

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



دولة فلسطين  
وزارة التربية والتعليم العالي

# الاقتصاد الجزئي

الجزء الثاني

للفصل الأول الثانوي  
التجاري

## المؤلفون

أ.فاروق صبري صالح عرار  
رندة ياسر عبد الرحيم الطويل «مركز المناهج»

أ.بهجت محمد احمد إتييم  
أ.ياسر محمود أبو حجلة



قررت وزارة التربية والتعليم العالي في دولة فلسطين  
تدريس كتاب الاقتصاد الجزئي للصف الأول الثانوي في مدارسها للعام الدراسي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ م

الإشراف العام

رئيس لجنة المناهج - د. نعيم أبو الحمص  
مدير عام مركز المناهج - د. صلاح ياسين

مركز المناهج

إشراف تربوي: د. عمر أبو الحمص

الدائرة الفنية

إشراف إداري: رائد بركات  
تصميم: شروق زيدان  
الإعداد المحوسب للطباعة: حمدان بحبوح  
تنفيذ: أسمهان الديسي

تحرير لغوي: - تحسين يقين

تحكيم علمي: - صلاح الصوباني

فريق الخطوط العريضة لمنهاج التعليم التجاري:

د. عادل الزاغة «منسقاً»  
أ.د. معين رجب «عضواً»  
أ. نادر القريوتي «عضواً»  
أ. بشار فتوح «عضواً»  
أ. إسلام عبد الجواد «عضواً»  
أ. شاكرا الشلالة «عضواً»  
أ. فاروق عرار «عضواً»  
أ. سماح أبو سريس «عضواً»  
أ. رانية قمصية «عضواً»  
أ. محمد طه سالم «مركز المناهج»

الطبعة الأولى التجريبية

٢٠٠٦ م / ١٤٢٧ هـ

© جميع حقوق الطبع محفوظة لوزارة التربية والتعليم العالي / مركز المناهج  
مركز المناهج - حي المصيون - شارع المعاهد - أول شارع على اليمين من جهة مركز المدينة  
ص. ب. ٧١٩ - رام الله - فلسطين  
تلفون ٢٩٦٩٣٥٠ - ٢ - ٩٧٠ + فاكس ٢٩٦٩٣٧٧ - ٢ - ٩٧٠ +  
الصفحة الإلكترونية: www.pcdc.edu.ps - العنوان الإلكتروني: pcdc@palnet.com

رأت وزارة التربية والتعليم العالي ضرورة وضع منهاج يراعي الخصوصية الفلسطينية؛ لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني حتى يأخذ مكانه بين الشعوب. إن بناء منهاج فلسطيني يعد أساساً مهماً لبناء السيادة الوطنية للشعب الفلسطيني وأساساً لترسيخ القيم والديمقراطية، وهو حق إنساني، وأداة تنمية الموارد البشرية المستدامة التي رسختها مبادئ الخطة الخمسية للوزارة.

وتكمن أهمية المنهاج في أنه الوسيلة الرئيسة للتعليم التي من خلالها تتحقق أهداف المجتمع؛ لذا تولي الوزارة عناية خاصة بالكتاب المدرسي، أحد عناصر المنهاج؛ لأنه المصدر الوسيط للتعلم، والأداة الأولى بيد المعلم والطالب، إضافة إلى غيره من وسائل التعلم: الإنترنت والحاسوب والثقافة المحلية والتعلم الأسري وغيرها من الوسائل المساعدة. أقرت الوزارة هذا العام (٢٠٠٥/٢٠٠٦م) تطبيق المرحلة السادسة من خطتها للمنهاج الفلسطيني، لكتب الصف الأول الثانوي (١١) بفروعه: العلمي، والعلوم الإنسانية، والمهني، والتقني، بالإضافة إلى تطوير بعض كتب المرحلة الأساسية (١-١٠)، وسيتبعها كتب منهاج الصف الثاني الثانوي (١٢) في العام القادم، وبها تكون وزارة التربية والتعليم العالي قد أكملت إعداد جميع الكتب المدرسية للتعليم العام للصفوف (١-١٢) وتعمل الوزارة حالياً على توسيع البنية التحتية في مجال الشبكات والتعليم الإلكتروني، وعمل دراسات تقويمية وتحليلية لمناهج المراحل الثلاث، في جميع المباحث (أفقياً وعمودياً)، مواصلة التطوير التربوي وتحسين نوعية التعليم الفلسطيني. وتعد الكتب المدرسية وأدلة المعلم التي أنجزت للصفوف الأحد عشر حتى الآن، وعددها يقارب ٣٥٠ كتاباً، ركيزة أساسية في عملية التعليم والتعلم، بما تشتمل عليه من معارف ومعلومات عُرضت بأسلوب سهل ومنطقي؛ لتوفير خبرات متنوعة، تتضمن مؤشرات واضحة، تتصل بطرائق التدريس، والوسائل والأنشطة وأساليب التقويم، وتتلاءم مع مبادئ الخطة الخمسية المذكورة أعلاه.

وتتم مراجعة الكتب وتنقيحها وإثراؤها سنوياً بمشاركة التربويين والمعلمين والمعلمات الذين يقومون بتدريسها وترى الوزارة الطباعات من الأولى إلى الرابعة طباعات تجريبية قابلة للتعديل والتطوير؛ كي تتلاءم مع التغيرات في التقدم العلمي والتكنولوجي ومهارات الحياة. إن قيمة الكتاب المدرسي الفلسطيني تزداد بمقدار ما يبذل فيه من جهود ومن مشاركة أكبر عدد ممكن من المتخصصين في مجال إعداد الكتب المدرسية، الذين يحدثون تغييراً جوهرياً في التعليم، من خلال العمليات الواسعة من المراجعة، بمنهجية رسختها مركز المناهج في مجال التأييد والإخراج في طرفي الوطن الذي يعمل على توحيد.

إن وزارة التربية والتعليم العالي لا يسعها إلا أن تتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى المؤسسات والمنظمات الدولية، والدول العربية والصديقة وبخاصة حكومة بلجيكا؛ لدعمها المالي لمشروع المناهج.

كما أن الوزارة لتفخر بالكفاءات التربوية الوطنية، التي شاركت في إنجاز هذا العمل الوطني التاريخي من خلال اللجان التربوية، التي تقوم بإعداد الكتب المدرسية، وتشكرهم على جهودهم المميزة، كل حسب موقعه، وتشمل لجان المناهج الوزارية، ومركز المناهج، والإقرار، والمؤلفين، والمحررين، والمشاركين بورشات العمل، والمصممين، والرسامين، والمراجعين، والطابعين، والمشاركين في إثراء الكتب المدرسية من الميدان أثناء التطبيق.

وزارة التربية والتعليم العالي

مركز المناهج

كانون الثاني ٢٠٠٦ م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد ،  
يسرنا أن نقدم لإخواننا المعلمين والمعلمات وأبنائنا الطلبة كتاب الاقتصاد الجزئي للصف الأول الثانوي  
التجاري ، حسب المنهاج الفلسطيني الجديد . وقد توخينا في عرض مادة الكتاب ابراز الاهداف العامة  
الاساسية للوحدة والترابط بين أجزاء الوحدة الواحدة ، مع استعمال المفردات والمصطلحات التي تناسب  
مستوى الطلبة الفكري واللغوي .

تعرضت الوحدة الخامسة من هذا الكتاب إلى التعرف على الافتراضات عن سلوك المستهلك بالإضافة  
إلى التعرف على نظرية المنفعة التقليدية (العددية) .

الوحدة السادسة : تحدثت عن الإنتاج والتكاليف والتعرف على دالة الإنتاج والتمييز بين الناتج الحدي  
ومتوسط الإنتاج ، التعرف على قانون تناقص العوائد الحدية ، التمييز بين الإنتاج في المدى القصير  
والإنتاج في المدى الطويل ، التمييز بين التكلفة الحدية ومتوسط التكلفة ، التمييز بين التكاليف في المدى  
القصير والتكاليف في المدى الطويل

أما الوحدة السابعة : فقد تحدثت عن الأسواق ، التعرف على أنواع الأسواق ، التعرف على سوق المنافسة  
الكاملة ، التعرف على إنتاج المنشأة في سوق المنافسة الكاملة في المدى القصير ، التعرف على ضوابط  
الدخول والخروج من السوق ، المقارنة بين الاحتكار التام وسوق المنافسة الكاملة ، التعرف على سوق  
المنافسة الاحتكارية ، التعرف على سوق احتكار القلة .

نرجو من الله أن نكون قد وفقنا في هذا الجهد الوطني ، آمليين النفع والفائدة للمعلمين والطلبة وكل من  
يطلع عليه .

ونتوجه الى المشرفين والمعلمين وطلبتنا الاعزاء واولياء الامور الاكارم أن يزودونا بملاحظاتهم على  
الكتاب حتى نتمكن من رفع جودته في الطبعات اللاحقة .

٢	سلوك المستهلك
٣	الدرس الأول : المفاهيم العامة

١٩	الإنتاج والتكاليف
٢٠	الدرس الأول : الإنتاج والتكاليف Production & Cost
٢٦	الدرس الثاني : التكاليف Cost

٣٦	الأسواق
٣٧	الدرس الأول : سوق المنافسة الكاملة
٤٨	الدرس الثاني : الاحتكار التام
٥٢	الدرس الثالث : المنافسة الإحتكارية وإحتكار القلة

٥٩-٥٨	المصادر والمراجع
-------	------------------



# سلوك المستهلك

## Consumer Behavior



### أهداف الوحدة:

- ١- التعرف على الافتراضات عن سلوك المستهلك .
- ٢- التعرف على نظرية المنفعة التقليدية (العددية).
- ٣- التعرف على توازن المستهلك .
- ٤- التعرف على أثر التغيير في أسعار السلع ودخل المستهلك على توازن المستهلك .
- ٥- اشتقاق منحنى الطلب من نظرية المنفعة .
- ٦- التعرف على فائض المستهلك .

## مقدمة



تذكر عزيزي الطالب أننا تطرقنا إلى العوامل التي يعتمد عليها الطلب في الفصل الأول. وتتلخص هذه العوامل بالآتي: ثمن السلعة، دخل المستهلكين، عدد المستهلكين، أذواق المستهلكين، توقعات المستهلكين بالإضافة إلى أسعار السلع البديلة. وكما تلاحظ عزيزي الطالب فإن هذه العوامل المختلفة تخص المستهلك وتحدد سلوكه. وبناء على ذلك فإنه قد يكون من المفيد أن تسأل عن الدافع الذي يؤدي بالمستهلك إلى اقتناء هذه السلعة أو تلك.

وبمعنى آخر لماذا يطلب المستهلك هذه السلعة ويتنازل عن الأخرى؟

لكن قبل الإجابة على هذا التساؤل فإنه من الضروري التأكيد على أن وجود الرغبة في اقتناء سلعة معينة لا يعني بالضرورة وجود طلب على هذه السلعة. وإذا ما اقترنت الرغبة بالقدرة المالية على اقتناء السلعة في فترة زمنية معينة، فإن ذلك يعني وجود طلب فعلي على هذه السلعة.

إضافة إلى ذلك فإنه لا بد من التأكيد على أن النظرية الاقتصادية التي تُعنى بدراسة سلوك المستهلك تعتمد على فرضية أساسية تتمثل في أن المستهلك شخص رشيد أو عقلاني **Rational**. وهذه الفرضية تركز على أن المستهلك يسعى دائماً لتعظيم منفعته من جراء إنفاق دخله للحصول على السلع والخدمات المختلفة وبذلك فإنه يسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات التي يمكن اقتنائها من جراء إنفاق هذا الدخل. ولكي نفسر مقدار الكميات التي يطلبها المستهلك من السلع المختلفة وبالتالي تحديد طلبه من هذه السلع فإننا سوف نتناول ما يعرف بنظرية المنفعة.

## نظرية المنفعة Utility Theory



تقوم هذه النظرية على أساس أن لكل سلعة منفعة معينة، وبالتالي فإن طلب المستهلك لهذه السلعة دون سواها يعزى إلى المنفعة التي سوف يحصل عليها من هذه السلعة. وتفترض نظرية المنفعة بأن التصرف الرشيد أو العقلاني سوف يعني بأن المستهلك سوف يقوم بتوزيع دخله بطريقة تضمن له الحصول على أكبر قدر ممكن من

المنفعة (Maximum total utility)، هذا السلوك الرشيد في حدود إمكانيات المستهلك المادية المتاحة، هو في الواقع الهدف الرئيسي لهذا المستهلك ولفهم وتحليل هذا السلوك بشكل أدق فإنه لمن المفيد أن نضيف الإفتراضات الأساسية الآتية:

١- أن ذوق المستهلك سوف يكون ثابتاً، على الأقل في المدى القصير. حيث أن تفضيل هذا المستهلك لسلعة (أ) على سلعة (ب) سوف يستمر. إذ أنه لا يعقل أن يقوم المستهلك بتغيير تفضيله لهذه السلع خلال فترة زمنية قصيرة.

٢- إن دخل المستهلك محدود وثابت في المدى القصير أيضاً، وأنه سوف ينفقه بالكامل لسد احتياجاته من مختلف السلع والخدمات.

٣- إن هذا المستهلك واحد من العديد من المستهلكين، وبالتالي فإنه لا يستطيع التأثير في أسعار السلع والخدمات ولا حتى في الكميات المطلوبة من هذه السلع والخدمات.

على ضوء هذه الافتراضات كيف يمكن للمستهلك توزيع دخله بشكل جيد وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة أو الإشباع، أو كما ذكرنا في بداية هذه الوحدة.

لماذا يطلب المستهلك هذه السلعة ويتنازل عن الأخرى؟

يمكننا الإجابة على هذا التساؤل بطريقتين:

- الطريقة العددية التقليدية Cardinal utility.

- الطريقة الترتيبية الحديثة Ordinal utility.

وفي هذا الإطار سوف ندرس الطريقة الأولى (العددية) تاركين الطريقة الترتيبية لمستويات أخرى.

## المنفعة العددية التقليدية Cardinal Utility



تمثل هذه الطريقة المنهج القديم في دراسة سلوك المستهلك، إذ أنها ارتكزت على أن المنفعة قابلة للقياس الكمي وأن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك نتيجة استهلاكه لسلعة معينة يمكن قياسها بوحدات تسمى وحدات المنفعة (utils). تتصف وحدة المنفعة (util) بأنها ذاتية شخصية ولا تكتسب صفة الموضوعية بخلاف وحدات القياس الأخرى المعروفة كوحدة قياس المسافة أو الأوزان. حيث أن المنفعة التي يحصل عليها محمد مثلاً من تناوله لطبق من الأرز ليست نفس المنفعة التي يحصل عليها خالد من تناوله ذات الطبق. ولغرض تبسيط وفهم طريقة المنفعة العددية فإننا سوف نفترض في هذا الجزء بأن المستهلك يستطيع أن يحسب عدد وحدات المنفعة التي يحصل عليها عند استهلاكه لكميات متتالية من سلعة معينة. فعلى سبيل المثال إذا استهلك شخص ما كوباً من الحليب فإنه قد يحصل على ٣ وحدات منفعة مثلاً، وإذا أضاف كوباً ثانياً فإنه يضيف قدراً آخر إلى منفعته، أي أن المنفعة تتزايد كلما زاد الاستهلاك حتى يصل هذا الشخص إلى حد الإشباع (المنفعة القصوى)، وأنه لمن

الملاحظ بأن وصول شخص ما إلى حد الإشباع من جراء استهلاكه لسلعة معينة، فإن أي زيادة في استهلاكه من هذه السلعة بعد ذلك قد تؤدي إلى حصول ضرر، أي أن المنفعة الجديدة تصبح سالبة. ولبيان مقدار المنفعة التي سيحصل عليها المستهلك من سلعة، فإنه من المفيد أن ندرس كمية هذه المنفعة أو ما يسمى بالمنفعة الكلية بالإضافة إلى دراسة المنفعة الإضافية من جراء استهلاك كمية جديدة من سلعة ما أو ما يسمى بالمنفعة الحدية، وأيضاً علاقة هذه المنفعة الحدية بالمنفعة الكلية.

## نشاط

يحضر المعلم شراب أو طعام وليكن لترًا من الماء ويتطوع أحد الطلبة ليستهلك عددًا من الوحدات ليصل حد الإشباع. ويرصد باقي الطلبة كم وحدة استهلك الطالب/ة ويجيبوا على سؤال لماذا توقف/ت الطالب/ة عن الاستهلاك بعد الوحدة الأخيرة.



## المنفعة الكلية Total Utility



تعرف المنفعة الكلية بأنها مجموع المنافع أو الإشباع التي يحصل عليها المستهلك من جراء استهلاكه لكميات متتالية من السلعة خلال فترة زمنية معينة، فعلى سبيل المثال إذا استهلك طارق كميات معينة من سلعة ما مثل الموز فإن المنفعة الكلية لطارق تكون إجمالي وحدات المنفعة (utils) التي يحصل عليها بعد انتهائه من تناول الكميات المختلفة من هذه السلعة.

ومن الملاحظ فإن المنفعة الكلية تبدأ في الزيادة مع استمرار طارق في تناوله الموز، وإذا استمر طارق في تناول وحدة أخرى من هذه السلعة فإن المنفعة الكلية تبدأ بالتناقص. ويوضح الجدول (١) الكميات المختلفة من الموز والمنفعة الكلية المتحققة من استهلاكها من قبل طارق. وكما هو مبين في الجدول فإن المنفعة الكلية التي يحصل عليها طارق

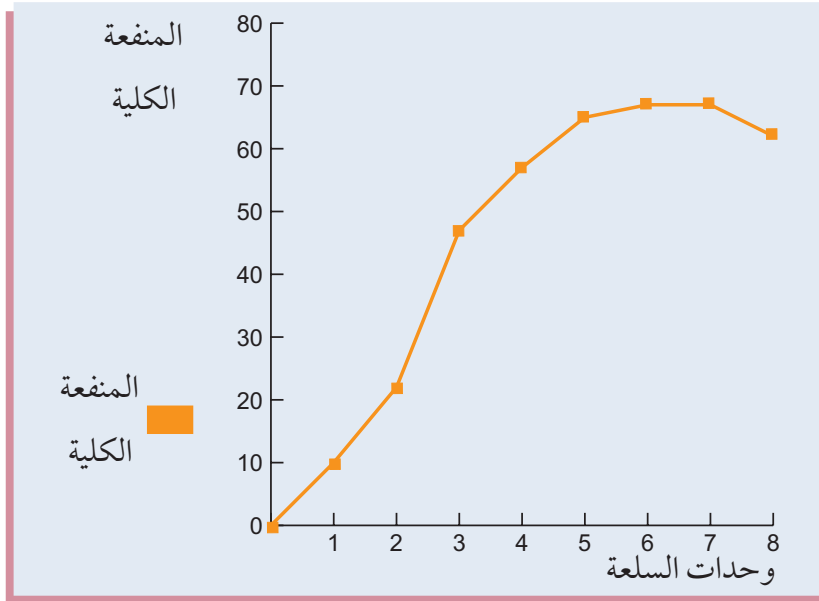
عدد الوحدات من الموز	المنفعة الكلية لاستهلاك الموز
١	١٠
٢	٢٢
٣	٤٧
٤	٥٧
٥	٦٥
٦	٦٧
٧	٦٧
٨	٦٢

تزايد إلى أن تصل أقصى قدر لها عند استهلاكه للوحدة السادسة وبعد ذلك وعند قيامه باستهلاك الوحدة السابعة، فإنه لا يحصل على أية منفعة إضافية، بمعنى آخر فإنه يصل إلى الحد الأعلى من المنفعة

جدول (١) المنفعة الكلية

أو الإشباع الذي يمكن الحصول عليه من جراء استهلاكه لسلعة الموز. وهذا الحد الأقصى يسمى حد الإشباع، وبعد هذا الحد تصبح المنفعة سالبة أي أن استهلاك وحدة أخرى لن يُضيف له أية منفعة، بل على العكس سوف يُقلل من منفعته ويمكن ملاحظة ذلك في مثالنا، بتراجع المنفعة الكلية من ٦٧ إلى ٦٢ وحدة منفعة، إذا قرر طارق استهلاك الوحدة الثامنة من الموز.

ويمكن توضيح هذه العلاقة بين استهلاك الكميات المختلفة من سلعة الموز والمنفعة الكلية لاستهلاكها بالرسم البياني كما هو موضح في شكل (١-٥).



شكل (١-٥) المنفعة الكلية

كما تلاحظ عزيزي الطالب من شكل (١-٥) أن المنفعة الكلية تزداد كلما زاد طارق استهلاكه من وحدات الموز، وتصل هذه المنفعة الكلية حدها الأقصى عند استهلاك طارق للوحدة السابعة من الموز، لكنها تتناقص عند إضافة الوحدة الثامنة، أي أن استهلاك وحدة جديدة بعد الوحدة السابعة لن يضيف أية منفعة جديدة، بل على العكس تماماً فإن ذلك سوف يؤدي إلى ضرر. أي أن المنفعة الكلية ستكون سالبة. وهو واضح في الشكل (١-٥) حيث أن منحنى المنفعة الكلية ينحدر من الأعلى إلى الأسفل وإلى اليمين مما يعكس تراجع المنفعة الكلية بعد وصولها الحد الأقصى.

يبين الجدول (١) والتمثيل البياني للجدول في الشكل (١-٥) بأن استهلاك وحدة جديدة من السلعة يضيف قدراً جديداً من المنفعة، وهذا القدر الجديد يسمى بالمنفعة الحدية.

## نشاط

إذا افترضنا أن المنفعة الكلية التي يحصل عليها طارق لاستهلاكه للموز قلت بمقدار النصف لكل

وحدة موز، أوجد جدول المنفعة الكلية، وارسم هذه العلاقة؟ ماذا تستنتج؟



## المنفعة الحدية Marginal Utility



تعرف المنفعة الحدية على أنها مقدار التغير في المنفعة الكلية بالزيادة أو النقصان نتيجة استهلاك وحدة إضافية من السلعة .

وعليه فإن :

$$\text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{التغير في المنفعة الكلية}}{\text{التغير في الكمية المستهلكة}}$$

وبإمكاننا حساب المنفعة الحدية من مثالنا السابق حسب الجدول (٢) الآتي :

عدد الوحدات من الموز	المنفعة الكلية لاستهلاك الموز	المنفعة الحدية
١	١٠	١٠
٢	٢٢	١٢
٣	٤٧	٢٥
٤	٥٧	١٠
٥	٦٥	٨
٦	٦٧	٢
٧	٦٧	٠
٨	٦٢	٥-

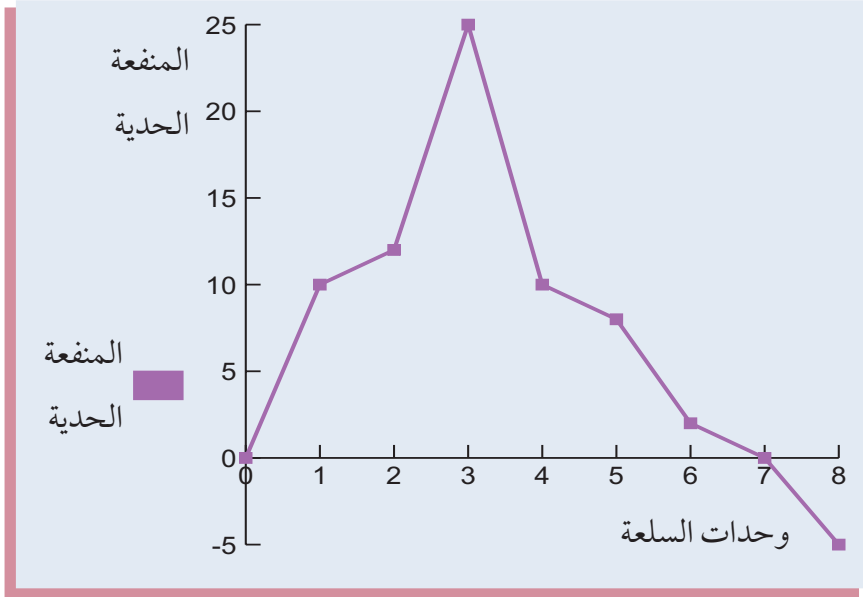
المنفعة الحدية: مقدار التغير (الإضافة أو النقصان) في المنفعة الكلية المترتب على زيادة الاستهلاك من سلعة ما بمقدار وحده وحدة .

وكما تلاحظ عزيزي الطالب فإن استهلاك الوحدة الثانية من الموز سوف يعطي طارق منفعة كلية تقدر بـ ٢٢ وحدة منفعة وهي أعلى من مقدار المنفعة الكلية له من جراء استهلاكه للوحدة الأولى ، حيث كانت منفعته الكلية هي ١٠ وحدات منفعة . وبمعنى آخر فإن استهلاك الوحدة الثانية من الموز أضافت لطارق ١٢ وحدة منفعة (٢٢-١٠) . أي أن المنفعة الحدية له عند استهلاكه الوحدة الثانية تقدر بـ ١٢ وحدة منفعة .

وتحسب المنفعة الحدية لباقي الوحدات بهذه الطريقة كما هو موضح في الجدول (٢) .

وبتمثيل الجدول (٢) بيانياً نحصل على الشكل (٢-٥) الآتي ، الذي يوضح العلاقة بين استهلاك الموز والمنفعة الحدية ، حيث يتضح أن المنفعة الحدية تتزايد في البداية عند استهلاك وحدة جديدة ثم تبدأ بالتناقص حتى تصل إلى نقطة الصفر وعندما تكون المنفعة الكلية قد وصلت حد الإشباع ، وإذا ما قرر طارق زيادة استهلاكه من الموز بعد هذا الحد فإن المنفعة الحدية ستكون سالبة ، وهذا ما يوضحه شكل (٢-٥) .

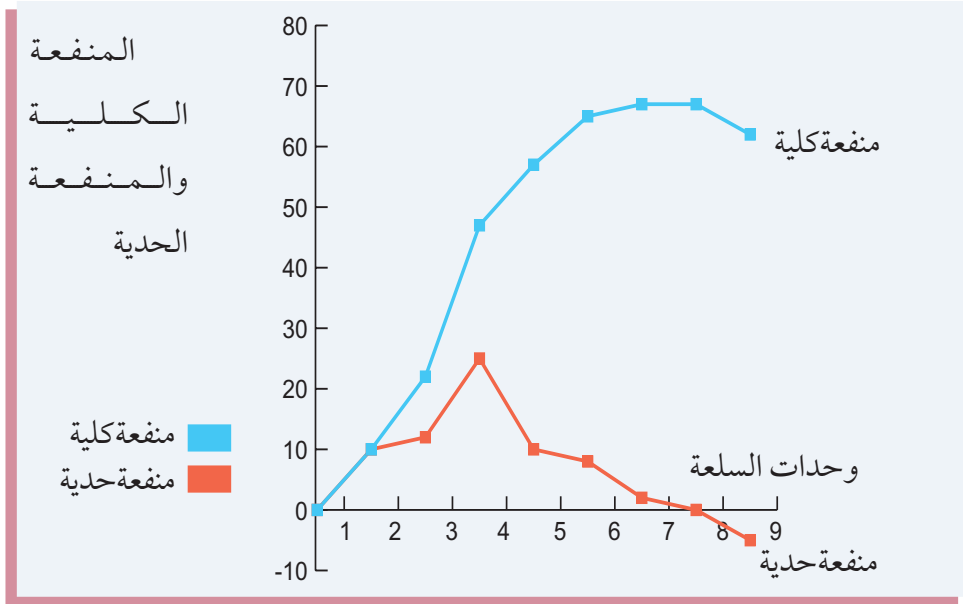




الشكل (٥-٢) المنفعة الحدية

وإذا تمعنا شكل (١-١) وشكل (١-٢) نلمس وجود علاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية تتسم بالآتي :

- ١- عندما تبدأ المنفعة الكلية بالتزايد تتزايد المنفعة الحدية في البداية بشكل متزايد ثم تأخذ بالتناقص .
- ٢- عندما تصل المنفعة الكلية حد الإشباع (الحد الأقصى من المنفعة) تكون المنفعة الحدية تساوي صفراً ، ويتضح هذا عند استهلاك الوحدة السابعة .
- ٣- عندما تبدأ المنفعة الكلية في التناقص ، تكون المنفعة الحدية سالبة ، وهذا واضح عند استهلاك الوحدة الثامنة . ويمكن بيان هذه العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية في الشكل (٥-٣) الآتي .



الشكل (٥-٣) منحنى المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

إذا كان جدول المنفعة الكلية لشخص ما من استهلاك سلعة معينة كما يلي :

المنفعة الكلية	الكمية
صفر	صفر
٤	١
٧	٢
٩	٣
١٠	٤
١٠	٥

أ- أوجد المنفعة الحدية .

ب- عند أي حد تكون المنفعة الحدية صفر .

ج- أرسم منحني المنفعة الكلية ومنحني المنفعة الحدية .

## قانون تناقص المنفعة الحدية Law Of Diminishing Marginal Utility



ينص قانون تناقص المنفعة الحدية على «أنه إذا قام شخص ما باستهلاك وحدات متماثلة من سلعة معينة، فإن المنفعة الحدية تزايد أولاً ثم تتناقص بعد حد معيناً إلى أن تصل الصفر ثم تصبح سالبة .

### قانون تناقص المنفعة الحدية:

المنفعة الكلية ترتفع كلما زاد الاستهلاك، إلا أنها ترتفع بمعدل يتناقص باستمرار .

وفي الجدول السابق لاحظنا أن المنفعة الحدية تزايدت إلى أن وصلت إلى أعلى قيمة لها عند استهلاك الوحدة الثالثة، ثم أخذت تتناقص إلى أن وصلت إلى الصفر عند استهلاكه الوحدة السابعة وبعد ذلك أصبحت سالبة، غير أن سرعة تناقص المنفعة الحدية تختلف باختلاف طبيعة السلعة موضع البحث وقانون تناقص المنفعة الحدية له أهميته في تفسير سلوك المستهلك وتحديد مستوى التوازن أي تعظيم المنفعة للمستهلك .

## نشاط



يشترى أحمد ساندويشين شاورما بسعر دينارين للساندويش الواحد و ٨ زجاجات كولا بسعر نصف دينار للوحدة و ٨ ساندويشات فلافل بسعر دينار للوحدة، لكنه لا يشتري أية شطيرة من البيتزا التي تباع بدينار ونصف للوحدة الواحدة ما الذي يمكنك استنتاجه من منفعة أحمد الحدية لكل سلعة من السلع الأربعة .

## توازن المستهلك Consumer Equilibrium



تقوم دراسة سلوك المستهلك على افتراض أساسي وهو أن المستهلك شخص رشيد يسعى إلى تعظيم منفعته من استهلاكه للسلع والخدمات المختلفة أي الوصول إلى أقصى إشباع ممكن ، وبالتالي يقوم بتوزيع دخله المحدود على السلع المختلفة على نحو يحقق له أكبر منفعة ممكنة في ضوء إمكانياته ، ولتحقيق هذا الوضع التوازني لا بد من توفر الشرطين الآتيين :

١- أن تكون المنفعة الحدية للدينار الأخير المنفق على السلعة الأولى (أ) تساوي المنفعة الحدية للدينار الأخير المنفق على السلعة الثانية (ب)، أي تساوي المنفعة الحدية لوحدة الدينار المنفق على كل السلع التي يستهلكها المستهلك .

وتقاس المنفعة الحدية لوحدة الدينار المنفق على سلعة ما كما يلي :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة}}{\text{سعر السلعة}} = \text{المنفعة الحدية للدينار}$$

فإذا كان المستهلك يستهلك سلعتين فقط فإن شرط التوازن المذكور أعلاه هو :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الثانية (ب)}}{\text{سعر السلعة (ب)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الأولى (أ)}}{\text{سعر السلعة (أ)}}$$

٢- أن ينفق المستهلك كل دخله على شراء السلع الاستهلاكية أي أن :

$$\text{الدخل} = [\text{كمية السلعة الأولى (أ)} \times \text{ثمن السلعة (أ)}] + [\text{كمية السلعة الثانية (ب)} \times \text{ثمن السلعة (ب)}]$$

ولتوضيح ذلك نستعين بالمثال الآتي :

افتراض أن المنافع التي يحصل عليها المستهلك من جراء استهلاكه من سلعتين هما (س ، ص) كما يوضحه الجدول (٣) الآتي :

جدول المنافع الحدية للسلعتين (س، ص)

السلعة (ص)		السلعة (س)	
المنفعة الحدية	الكمية	المنفعة الحدية	الكمية
٥٠	١	٤٠	١
٤٠	٢	٣٥	٢
٣٠	٣	٣٠	٣
٢٠	٤	٢٥	٤
١٥	٥	٢٠	٥
١٠	٦	١٥	٦
٥	٧	١٠	٧
٠	٨	٥	٨

فإذا كانت أسعار السلعتين س، ص هما (٥) دنانير ، (١٠) دينار على الترتيب ، وأن دخل المستهلك يبلغ (٤٥) ديناراً ، فما كمية السلعتين التي يمكن للمستهلك أن يشتريهما في حدود دخله وتحقق له أقصى إشباع ممكن أي تحقيق وضع التوازن لهذا المستهلك؟

للإجابة على ذلك ولتحقيق شرط التوازن أعلاه، فإن هذا المستهلك سيستمر في شراء كميات مختلفة من السلعتين لغاية تساوي المنافع الحدية لآخر دينار ينفق على كل منهما حسب الشرط الأول، على أن يتم انفاق جميع دخله على السلعتين حسب الأسعار المذكورة أعلاه.

جدول المنفعة الحدية لوحدة الدينار الإضافية للسلعتين (س، ص)

السلعة (ص)			السلعة (س)		
المنفعة الحدية لوحدة الدينار	المنفعة الحدية	الكمية	المنفعة الحدية لوحدة الدينار	المنفعة الحدية	الكمية
٥	٥٠	١	٨	٤٠	١
٤	٤٠	٢	٧	٣٥	٢
٣	٣٠	٣	٦	٣٠	٣
٢	٢٠	٤	٥	٢٥	٤
١,٥	١٥	٥	٤	٢٠	٥
١	١٠	٦	٣	١٥	٦
٠,٥	٥	٧	٢	١٠	٧
صفر	٠	٨	١	٥	٨

نلاحظ عزيزي الطالب بأن المنفعة الحدية لاستهلاك وحدة واحدة من السلعة (س) ٤٠ وحدة منفعة، في حين أنها ٥٠ وحدة منفعة عند استهلاك الوحدة الأولى من السلعة (ص) وعند استهلاك هذا الشخص للوحدة الثانية من (س) فإنه سيحصل على منفعة إضافية تقدر بحوالي ٣٥ وحدة منفعة، في حين تكون ٤٠ وحدة منفعة للوحدة الثانية من سلعة (ص). وهكذا.

وحيث أن سعر الوحدة (س) هو ٥ دنانير فإن المنفعة الحدية للدينار عند استهلاك الوحدة الأولى من السلعة

$$\frac{40}{5} = \frac{\text{المنفعة الحدية}}{\text{سعر السلعة}} \quad (\text{س}) \text{ هي } 8$$

$$\frac{50}{10} \quad (\text{ص}) \text{ من السلعة (ص) عند استهلاك الوحدة الأولى من السلعة (ص) هي } 5$$

وبنفس هذه الطريقة يمكننا حساب المنفعة الحدية للدينار لكل من السلعتين (لاحظ جدول ٤). وعلى ضوء المعطيات التي يتضمنها جدول (٤) فإن وضع التوازن للمستهلك وفقاً للشروط المذكورة آنفاً (شروط التوازن) يتحقق عند شراء هذا المستهلك ٥ وحدات من السلعة (س) ووحدين من السلعة (ص). حيث أنه عند هذا المستوى يتحقق شرط التوازن وهما:

١- المنفعة الحدية للدينار المنفق على السلعة الأولى (س) = المنفعة الحدية للدينار المنفق على السلعة الثانية (ص) = ٤  
٢- انفق الدخل كاملاً على السلعتين :

$$\begin{aligned} \text{الإنفاق على السلعة (س)} &= \text{الكمية المشتراة} \times \text{ثمن السلعة} = 5 \times 5 = 25 \text{ ديناراً.} \\ \text{الإنفاق على السلعة (ص)} &= \text{الكمية المشتراة} \times \text{ثمن السلعة} = 2 \times 10 = 20 \text{ ديناراً.} \\ \text{الإجمالي} &= 45 \text{ ديناراً.} \end{aligned}$$

## نشاط

لاحظ عزيزي الطالب بأن المنفعة الحدية للدينار للوحدة السادسة من السلعة (س) والوحدة الثالثة من السلعة (ص) هما متساويتان، كما وتتساوى المنفعة الحدية للدينار للوحدة الرابعة من سلعة (س) والوحدة الأولى من سلعة (ص) بالإضافة إلى تساويهما في الوحدة الثامنة. هل يتحقق شرط توازن المستهلك عند هذه النقاط؟ ولماذا؟



## التغير في توازن المستهلك



يتغير توازن المستهلك إذا تغيرت العوامل التي تؤثر في سلوك المستهلك وأهم تلك العوامل ما يلي:

- ١- تغيير أسعار السلع التي يشتريها المستهلك .
- ٢- تغيير دخل المستهلك .

### ١- تغيير السعر:



فإذا ارتفع سعر السلعة (ص) إلى (١٠) دنانير مع ثبات العوامل الأخرى ، فإن هذا الارتفاع يؤدي إلى اختلال التوازن وبالتالي عدم تحقق شروط التوازن :

### الشرط الأول:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ص)}}{\text{المنفعة للسلعة (ص)}} > \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة س}}{\text{سعر السلعة س}}$$

$$٤ > ٢$$

### ٢- تغيير الدخل:



فإذا زاد دخل المستهلك إلى (٥٠) ديناراً فإنه يؤدي إلى اختلال التوازن لأنه يمكن زيادة منفعته الكلية عن طريق قيامه بشراء كمية أكبر من السلعتين أو من سلعة واحدة .

### الشرط الثاني:

إن المستهلك ينفق دخله كاملاً على السلعتين وهو وفي هذه الحالة (٥٠) ديناراً :

$$٢٥ = ٥ \times ٥ = \text{الإنفاق على السلعة الأولى}$$

$$٢٠ = ١٠ \times ٢ = \text{الإنفاق على السلعة الثانية}$$

$$= ٤٥ \text{ ديناراً}$$

وهنا لم يتحقق الشرط الثاني لأن دخله لم ينفق كاملاً على شراء السلعتين .

### اشتقاق منحني الطلب



تناولنا في الفصل الأول قانون الطلب ومنحني الطلب دون الانتباه إلى كيفية الحصول عليه ، وسنتعرف على طريقة اشتقاق منحني الطلب من خلال نظرية المنفعة .

وقد درسنا محددات العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعر هذه السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وهي : ذوق المستهلك ودخله وأسعار السلع البديلة والمكملة وغيرها .

ولو عدنا ودققنا في المثال الذي تناولناه في دراستنا لتوازن المستهلك في هذه الوحدة نلاحظ أن الكميات التي يطلبها المستهلك من السلعتين س، ص تعتمد على العوامل الآتية :

١- ذوق المستهلك معبراً عنه بالمنفعة .

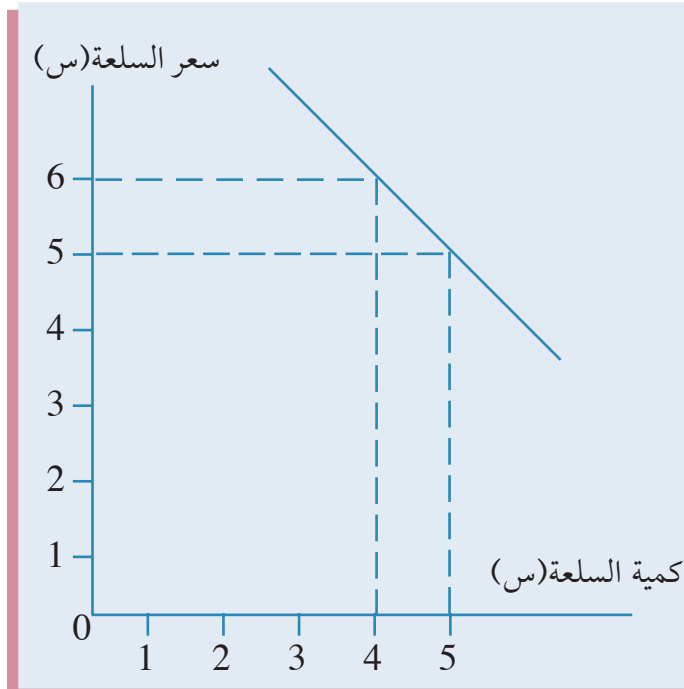
٢- دخل المستهلك والذي يبلغ (٤٥) ديناراً .

٣- سعر السلعة (س) والبالغ (٥) دنانير .

٤- سعر السلعة (ص) والبالغ (١٠) دنانير .

وقد تحدد توازن المستهلك عندما حصل على (٥) وحدات من السلعة س عند السعر (٥) دنانير وهي تمثل نقطة على منحنى الطلب للمستهلك على السلعة (س) وإذا ما أردنا الحصول على نقطة أخرى على منحنى الطلب للمستهلك على السلعة (س) فإنه يتوجب علينا رصد ماذا سيحدث إذا تغير سعر هذه السلعة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها وهي الذوق (المنفعة) ، الدخل ، سعر السلعة (ص) بالتأكيد سوف تتغير حالة التوازن الجديدة للمستهلك ، وسنحصل على الكمية الجديدة التي يطلبها المستهلك من السلعة (س) عند السعر الجديد وبذلك تكون قد حصلت على نقطة أخرى على منحنى الطلب للمستهلك على السلعة (س) إذ أن التغير في الكمية المطلوبة من السلعة (س) ناتج في هذه الحالة عن تغير سعرها فقط ، حيث أننا ثبتنا ذوق ودخل المستهلك وسعر السلعة (ص) .

وعلى سبيل المثال إذا ارتفع سعر السلعة (س) ليصبح ٦ دنانير فإن حالة التوازن لهذا المستهلك تكون عندها هي بحصوله على ٤ وحدات من سلعة (س) ووحدين من سلعة (ص) تقريباً . ويمكن تمثيل ذلك بيانياً كما الشكل (٤-٥) أدناه :



شكل (٤-٥) اشتقاق منحنى الطلب الفردي لسلعة (س)

## نشاط



أوجد المنفعة الحدية للدينار للسلعة (س) عندما يكون سعرها ٦ دنانير، وأوجد توازن المستهلك بالمقارنة مع سلعة (ص).

## فائض المستهلك Consumer Surplus



يرتبط مفهوم فائض المستهلك بنظرية المنفعة، فإذا اشترى المستهلك سلعة ما بسعر معين، فإن هذا السعر يساوي ثمن الوحدة الأخيرة لهذه السلعة، ولكن وحسب قانون تناقص المنفعة الحدية، فإن للوحدات الأولى قيمة أكبر لهذا المستهلك من الوحدة الأخيرة، وبالتالي فإنه يتمتع بفائض من المنفعة في كل وحدة من الوحدات الأولى، حيث أنه دفع سعراً مقابل هذه الوحدات أقل مما كان مستعداً لدفعه. لذا فإن فائض المستهلك يعرف بأنه الفرق بين المبلغ الذي كان المستهلك مستعداً لدفعه للحصول على كمية معينة من السلعة وبين المبلغ الذي دفعه فعلاً. ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل (٥-٥) الآتي.

يوضح الشكل (٥-٥) مفهوم فائض المستهلك بالنسبة إلى فرد يستهلك الماء، ولنقل بأن ثمن الماء هو

ديناراً واحداً لكل

لتر من الماء وهذا

مبين بالخط الأفقي

عند سعر دينار

واحد في الشكل.

يفكر المستهلك

كم لتراً من الماء

يشترى بهذا

السعر، اللتر الأول

له قيمة كبيرة جداً

لإطفاء العطش

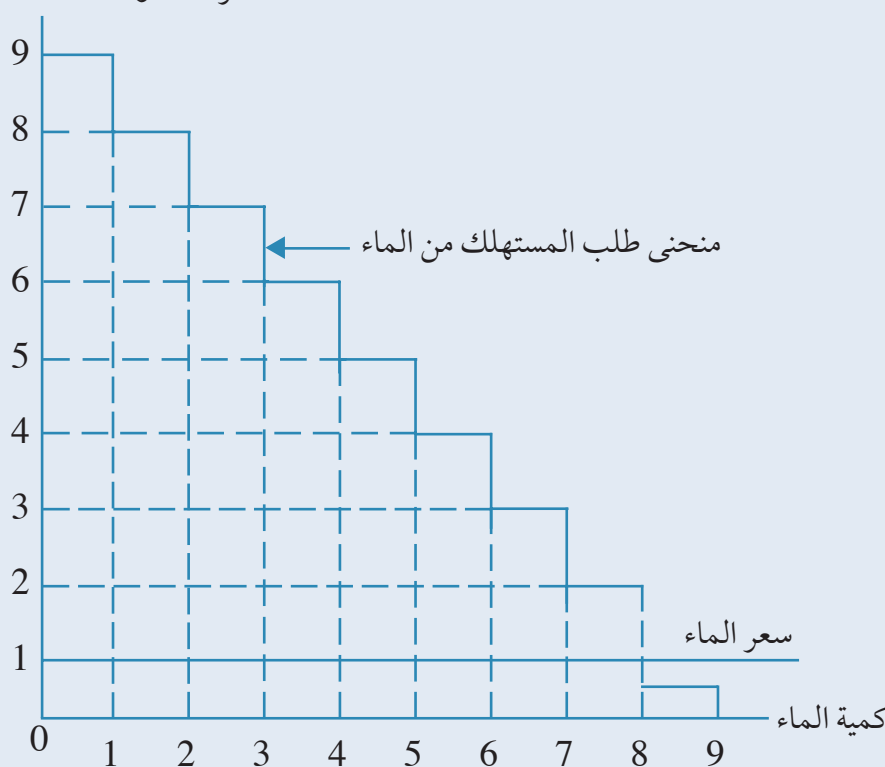
الجديد وهذا

المستهلك مستعد

لدفع ٩ دنانير

مقابلته، لكن هذا

سعر الماء والمنفعة الحدية

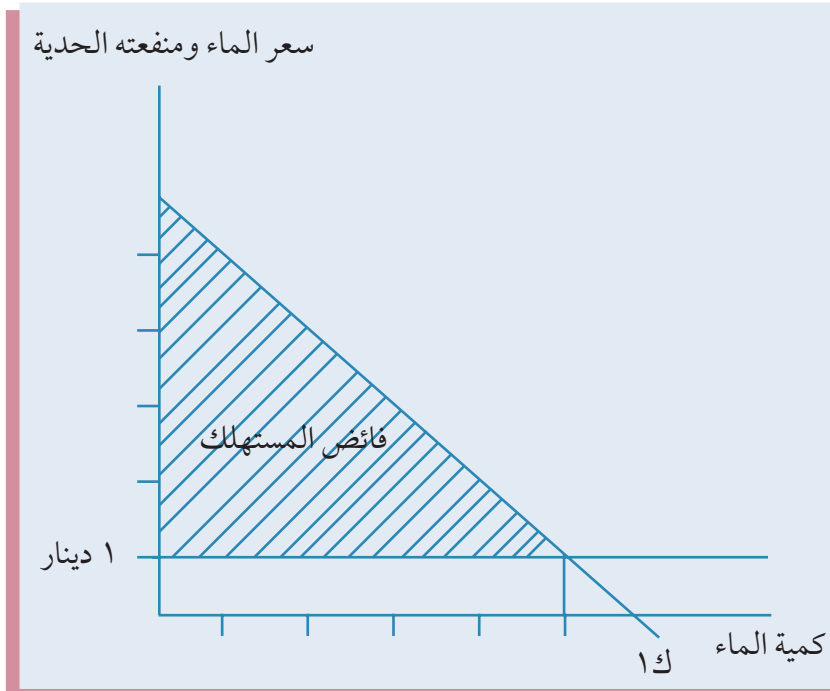


الشكل (٥-٥) منحنى طلب المستهلك من الماء

التر لا يساوي أكثر من دينار واحد حسب سعر السوق لذا يكون المستهلك قد ربح فائضاً مقداره ٨ دنانير .

ولنأخذ لتر الثاني إنه يساوي ٨ دنانير بالنسبة لهذا المستهلك (لأنه مستعد لدفع ٨ دنانير مقابله) إلا أنه لا يكلف سوى دينار واحد، لذلك يكون الفائض ٧ دنانير، وهكذا نزولاً إلى لتر التاسع والذي لا يساوي أكثر من ٥٠ قرشاً بالنسبة للمستهلك، وبالتالي لم يقره بشرائه. إذاً يتحقق التوازن عن شراء ٨ لترات من الماء بسعر دينار واحد لكل منها.

نصل هنا إلى استنتاج مهم، فرغم أن المستهلك لم يدفع سوى ثمن دنانير مقابل الثمانية لترات التي اشتراها إلا أن القيمة الإجمالية لهذه اللترات تساوي ٤٤ ديناراً وهذا الرقم يساوي مجموع المنفعة الحدية لكل لتر استهلكه، حيث أن المنفعة الحدية للتأول تساوي ٩ دنانير والمنفعة الحدية للتأني الثاني تساوي ٨ دنانير وهكذا حتى نصل إلى اللتر الثامن الذي تكون منفعته الحدية تساوي دينارين. وجمع الأعمدة الممثلة للمنفعة (٩ + ٨ + ٧ + ٦ + ٥ + ٤ + ٣ + ٢)، نجد أن القيمة الإجمالية لهذه اللترات تساوي ٤٤ دينار، وبما أن المستهلك لم يدفع سوى ٨ دنانير مقابل هذه اللترات (٨ لترات بسعر دينار واحد لكل لتر)، يكون المستهلك قد ربح فائضاً مقداره ٣٦ دينار (٤٤ - ٨)، وهذا فائض يساوي الفرق بين إجمالي المبلغ الذي كان المستهلك مستعداً لدفعه والمبلغ الذي دفعه فعلاً.



الشكل (٦-٥) فائض المستهلك



- س ١- أذكر محددات سلوك المستهلك .
- س ٢- ما هي الفرضية التي تركز عليها النظرية الاقتصادية في دراسة سلوك المستهلك ؟
- س ٣- على ماذا تركز نظرية المنفعة ؟
- س ٤- وضح العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية .
- س ٥- ما هو نص قانون تناقص المنفعة الحدية ؟
- س ٦- ما هي شروط توازن المستهلك ؟
- س ٧- عرف المنفعة الحدية لوحدة النقد . وكيف يتم احتسابها؟
- س ٨- وضح العلاقة بين فائض المستهلك والمنفعة .
- س ٩- هل هناك عجز المستهلك . وإذا وجد ، ما العلاقة بينه وبين المنفعة؟
- س ١٠- بين كيفية اشتقاق منحنى الطلب باستخدام توازن المستهلك .
- س ١١- صغ مصطلحات اللغة الإنجليزية لكل مما يأتي :

أ- المنفعة

ب- المنفعة الكلية

ت- المنفعة الحدية

ث- تعظيم المنفعة

ج- توازن المستهلك

د- قانون تناقص المنفعة الحدية

هـ- فائض المستهلك

س ١٢- أجب بنعم أو لا :

- أ- بينما تتناقص المنفعة الكلية تتزايد المنفعة الحدية .
- ب- تصل المنفعة الحدية إلى الصفر قبل الوصول إلى حد الإشباع .
- ج- لا تتساوى المنفعة الكلية والمنفعة الحدية عند استهلاك الوحدة الأولى .
- د- أحد يأهم مرتكزات نظرية المنفعة انفاق المستهلك لكل دخله .



س ١٣- استهلك عمار ست وجبات من التمر ورصد منفعته وفقاً للجدول الآتي :

عدد حبات التمر المستهلك	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
١	١٥	-
٢	-	١٠
٣	٣٣	-
٤	-	٧
٥	٤٠	-
٦	٣٨	-

أ- أكمل الجدول .

ب- مثل منحنى المنفعة الكلية ومنحنى المنفعة الحدية .

ج- عند أي وحدة وصل عمار حد الإشباع .

س ١٤- إذا كان جدول المنفعة الحدية لمستهلك ما لسلعتي أ، ب كما يلي :

المنفعة الحدية لسلعة (أ)	المنفعة الحدية لسلعة (ب)	المنفعة الحدية لسلعة (أ) سعر السلعة (أ)	المنفعة الحدية لسلعة (ب) سعر السلعة (ب)	الكمية
١٠	٢٤			١
٨	١٠			٢
٧	١٨			٣
٦	١٦			٤
٥	١٢			٥
٤	٦			٦
٣	٤			٧

وإذا افترضنا بأن دخل هذا المستهلك هو ١٠ دنانير و سلعة السلعة (أ) = دينار واحد وسعر السلعة (ب) =

دينارين :

أ- أكمل الجدول .

ب- عند أي عدد من وحدات أ و ب يكون المستهلك في وضع متوازن .

ج- ماذا يحدث لتوازن المستهلك إذا إنخفض سعر السلعة (ب) إلى دينار واحد وأوجد التوازن الجديد للمستهلك .



# الإنتاج والتكاليف



## أهداف الوحدة:

- ١- التعرف على دالة الإنتاج .
- ٢- التمييز بين الناتج الحدي ومتوسط الإنتاج .
- ٣- التعرف على قانون تناقص العوائد الحدية .
- ٤- التمييز بين الإنتاج في المدى القصير والإنتاج في المدى الطويل .
- ٥- التعرف على تكاليف الإنتاج، التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة .
- ٦- التمييز بين التكلفة الحدية ومتوسط التكلفة .
- ٧- التمييز بين التكاليف في المدى القصير والتكاليف في المدى الطويل .



### تمهيد:



تناولنا عزيزي الطالب في الفصول السابقة عن كيفية اشتقاق منحني الطلب وسلوك المستهلك، أي أننا استعرضنا أحد أهم جوانب السوق (جانب الطلب)، ومن خلال هذه الوحدة سوف نستعرض الجانب الآخر من السوق، أي جانب العرض، حيث تقوم المنشأة الاقتصادية بإنتاج السلع وعرضها للبيع، وذلك لتحقيق أقصى ربح ممكن، وبما أن الربح يمثل الفرق بين الإيرادات التي تجنيها المؤسسة من بيع انتاجها وبين تكاليف إنتاج هذه السلع، فإن تحقيق أقصى ربح ممكن يعني تعظيم الإيرادات وتخفيض تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن. تهدف هذه الوحدة إلى التعرف على تكاليف الإنتاج وطريقة حسابها وتحليلها وكيفية استخدام ذلك من قبل المؤسسة الإنتاجية في اتخاذ القرارات الخاصة بها المتعلقة بكمية الإنتاج والإستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج (الأرض، العمالة، رأس المال، والريادة)، لكن قبل ذلك فإنه حري بنا أن نتعرف على بعض الأمور الأساسية المتعلقة بالإنتاج.

### دالة الإنتاج Production Function



لقد تناولنا فيما سبق عناصر الإنتاج كالعمالة، والآلات، والأرض وتطرقنا بإيجاز عن دور هذه العناصر في إنتاج مختلف السلع والخدمات.

#### دالة الإنتاج:



هي العلاقة بين أقصى قدر ممكن من المخرجات التي يمكن إنتاجها وبين المدخلات اللازمة لهذا الإنتاج.

إذا توفر لدينا كمية معينة من العمالة والأرض والآلات فكم الكمية التي سننتجها؟ قد يكون الجواب العملي لذلك هو أن كمية الإنتاج سوف تعتمد على التكنولوجيا المعتمدة والمعرفة التقنية المستخدمة وبصورة عامة فإن وجود كمية معينة من العمالة والآلات والأرض والمواد الخام في فترة زمنية معينة سوف تعني إنتاج معين.

هذه العلاقة بين عناصر الإنتاج أو المدخلات (Input) وبين

الإنتاج أو المخرجات (output) تعرف باسم دالة الإنتاج. فدالة الإنتاج Production Function هي العلاقة بين أقصى قدر ممكن من المخرجات التي يمكن إنتاجها وبين المدخلات اللازمة لهذا الإنتاج. ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج رياضياً كما يلي:

كمية الإنتاج = دالة (مدخلات الإنتاج)

وإذا رمزنا لكمية الإنتاج من السلعة بالرمز  $Q$  ورمزنا لمدخلات الإنتاج بالرموز  $L, K, R$  مثلاً، فإنه يمكننا كتابة دالة الإنتاج كما يلي :

$$Q = F(L, K, R)$$

وتقرأ هذه المعادلة كالآتي : إن إنتاج الكمية  $Q$  من السلعة (التي تنتج في وحدة زمنية معينة) هو دالة تتوقف على كميات مدخلات الإنتاج  $L, K, R$  المستخدمة في إنتاج هذه السلعة .  
ولكي نفهم طبيعة دالة الإنتاج دعنا نستعرض المثال الآتي :

لنفترض أن منشأة زراعية تقوم بإنتاج قمح مستخدمة في ذلك عنصري إنتاج هما الأرض  $Land$  والعمال  $labor$  وبالتالي يمكننا القول أن : كمية إنتاج القمح = دالة (الأرض ، عدد العمال) . وذلك مع بقاء العوامل الأخرى التي تؤثر في إنتاج القمح ثابتة .

فعلى سبيل المثال لو تم توظيف ١٥ عاملاً وخمسة دونمات من الأرض لأمكن إنتاج ١٠٠ طن من القمح ، مع ثبات العوامل الأخرى مثل مستوى التكنولوجيا المستعملة ومهارات العمال ، وأيضاً إذا تم توظيف عدد أكبر من العمال أو من الأرض أو كليهما فإنه بالإمكان إنتاج كمية أكبر من القمح (٢٠٠ طن مثلاً) .

حيث أن الزيادة في العمالة أو الأرض سوف تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمنشأة ، فإنتاج عاملين سوف يكون أكبر من إنتاج عامل واحد وإنتاج دونمين من الزرض سوف يكون أكبر من إنتاج دونم واحد وهكذا ، أي أن هناك علاقة طردية بين مدخلات الإنتاج ومخرجات مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها .

وإنه من الملاحظ بأن هذه القدرة على تغيير عناصر الإنتاج المختلفة لا تأخذ الشكل التلقائي ، إذ لا تمتلك المنشأة في معظم الأحيان من تغيير عوامل الإنتاج كلها ، بل تستطيع تغيير عنصر واحد على الأقل .

## الإنتاج في المدى القصير Production in the Short Run



الإنتاج في المدى القصير:

الإنتاج في الفترة الزمنية التي لا يمكن خلالها من تغيير جميع مدخلات الإنتاج .

لقد تبين لدينا عزيزي الطالب فيما سبق أن دالة الإنتاج تبين الكمية القصوى الممكن انتاجها من سلعة ما عن طريق توظيف ومزج كميات مختلفة من المدخلات أو عناصر الإنتاج . وسوف نتناول في هذا القسم دالة الإنتاج في المدى القصير على أن نتناول بإيجاز الإنتاج في المدى الطويل لاحقاً .

يعرف المدى القصير بأنه فترة زمنية قصيرة لدرجة أن المنشأة

الإنتاجية لا يمكنها خلال تلك الفترة تغيير جميع مدخلات الإنتاج ، وبالذات حجم قدرتها الإنتاجية وبالتالي تبقى معظم مدخلات الإنتاج ثابتة خلال هذه الفترة الزمنية .



## منحنيات الإنتاج Production Curves



كما أسلفنا عزيزي الطالب، فإن العملية الإنتاجية تحتاج إلى مدخلات عدة مثل العمال، رأس المال، الأرض، المواد الخام وغيرها، ومن أجل التبسيط، نفترض بأن المنشأة الإنتاجية تستخدم عنصرين من عناصر الإنتاج في المدى القصير لإنتاج كمية معينة من السلع وذلك بهدف تعظيم أرباحها الإقتصادية. فإذا أرادت المنشأة زيادة أو تخفيض الكمية المنتجة فإن ذلك يتطلب زيادة أو تخفيض بعض مدخلات الإنتاج، ولكون المنشأة الإنتاجية تعمل في ظروف المدى القصير فإنها لا تستطيع تغيير كل المدخلات بل مدخل واحد يعرف بالعنصر الإنتاجي المتغير ومزج الكمية الجديدة من هذا العنصر مع العناصر الإنتاجية الأخرى والتي سوف تبقى ثابتة. ولتبسيط هذه العملية وفهمها فإننا فرضنا وجود عنصرين من عناصر الإنتاج فقط، ولنفترض بأن هذين العنصرين هما العمالة (L) والآلات (K)، وإذا افترضنا بأن العمالة (L) هي العنصر الإنتاجي المتغير، والآلات (K) هي العنصر الإنتاجي الثابت، فإن هذه المنشأة الإنتاجية تستطيع زيادة الإنتاج في المدى القصير عن طريق توظيف وحدات متتالية من العمالة مع ثبات العنصر الإنتاجي الآخر الآلات. دعنا نفترض بأننا نستطيع تمثيل هذا الدالة كما في الجدول (١) لسلعة افتراضية هي الملابس.

كما نلاحظ في هذا الجدول فإن كمية الآلات المستخدمة في جميع الحالات الإنتاجية هي ثابتة وهي ١٠ آلات، في حين تغير العنصر الإنتاجي المتغير (العمالة) في كل حالة.

عناصر الإنتاج (الآلات) (عمال)	الناتج الكلي (ملابس) TP	الناتج المتوسط (ملابس) AP	الناتج الحدي (ملابس) MP
١٠	٠	--	--
١٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٠	٤٨	٢٤	٢٨
١٠	٧٢	٢٤	٢٤
١٠	٨٨	٢٢	١٦
١٠	١٠٠	٢٠	١٢
١٠	١٠٨	١٨	٨
١٠	١١٢	١٦	٤
١٠	١١٢	١٤	٠
١٠	١٠٨	١٢	٤-
١٠	١٠٠	١٠	٨-

الجدول (١)

نلاحظ عزيزي الطالب من هذا الجدول الإفتراضي أنه عند تشغيل عامل واحد فإن كمية الملابس المنتجة ستكون ٢٠ وحدة، وعند تشغيل عامل ثان فإن كمية الإنتاج ستزداد إلى ٤٨ وحدة من الملابس. في حين سيكون الإنتاج ٧٢ وحدة من الملابس إذا وظفنا ٣ عمال، أما إذا وظفنا عامل رابع فإن الإنتاج سوف يصل إلى ٨٨ وحدة من الملابس، حتى يصل إلى حده الأقصى مع تشغيل العامل السابع (١١٢ وحدة من الملابس)، بعد ذلك يبدأ الناتج الكلي بالتناقص، ونلاحظ ذلك بإضافة العامل التاسع حيث يتراجع الناتج الكلي إلى ١٠٨ وحدات.

**الناتج الحدي:**  
التغير في الإنتاج الكلي نتيجة لتغير عنصر الإنتاج المتغير.

كما تلاحظ عزيزي الطالب فإن كل إضافة في عدد العمال تبعه تغير في الناتج الكلي. هذا التغير في الناتج الكلي نتيجة توظيف عامل جديد تسمى الناتج الحدي **Marginal Product (MP)** ونعرف الناتج الحدي بالتغير في الناتج الكلي نتيجة التغير في عنصر الإنتاج المتغير، ومن الملاحظ هنا بأنه يجب عدم الخلط بين الناتج الحدي

للعمال **Marginal Product of labor (MPL)** والناتج المتوسط للعمال **Average product (APC) of labor** فالأولى هي التغير في الناتج الكلي الناجم عن التغير في وحدات العنصر الإنتاجي المتغير (العمال في مثالنا السابق). أما الناتج المتوسط فهو عبارة عن معدل إنتاج عنصر الإنتاج.

التغير في الناتج الكلي  
فالناتج الحدي لعنصر العمال =  $\frac{\text{التغير في الناتج الكلي}}{\text{التغير في عدد العمال}}$

$$MPL = \frac{\Delta TP}{\Delta L} = \frac{\Delta Q}{\Delta L}$$

حيث تمثل **Q** الناتج الكلي من الملابس.

أما متوسط إنتاج العمال فهو يمثل معدل إنتاج العامل الواحد.  
أي:

مقدار الناتج الكلي  
الناتج المتوسط لعنصر العمال =  $\frac{\text{مقدار الناتج الكلي}}{\text{عدد العمال}}$

$$APL = \frac{Q}{L} = \frac{TP}{L}$$

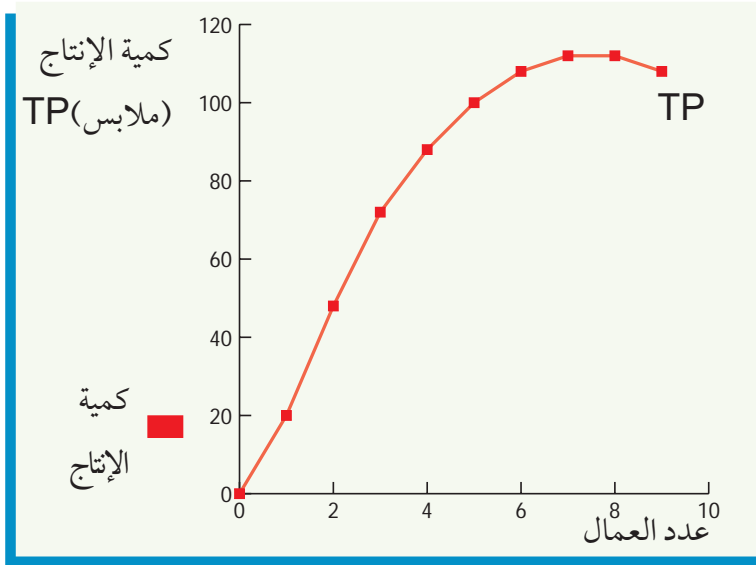
وبيين لنا العمود الرابع في الجدول (١) قيم الناتج المتوسط في المثال السابق، في حين يمثل العمود الخامس الناتج الحدي.

فقيمة الناتج الحدي للعامل الثاني يمكن حسابها كالآتي:

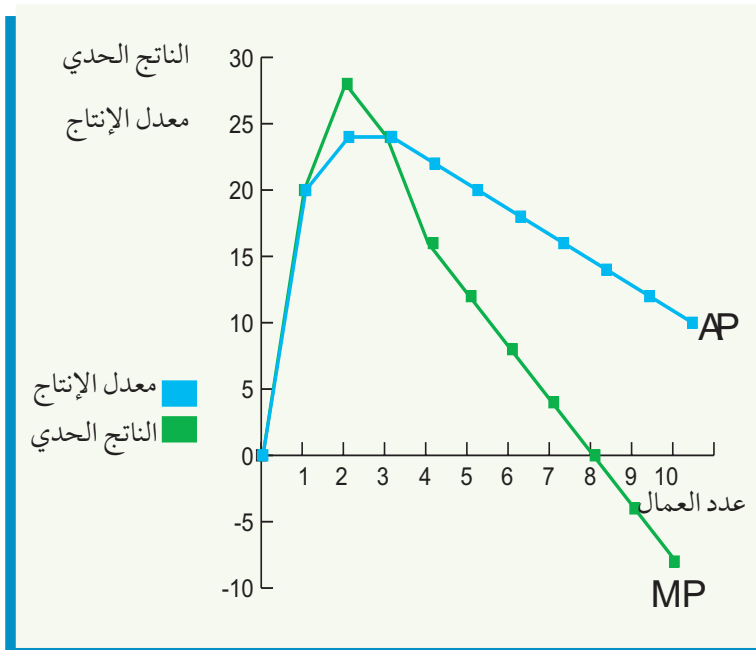
$$\text{التغير في الناتج الكلي (48-20)} = \frac{28}{1} = \frac{28}{(2-1)} \text{ التغير في عدد العمال}$$

في حين أن معدل الإنتاج للعمال عندما توظف المنشأة فقط عاملين هو:

$$\text{الناتج الكلي} = \frac{48}{2} = 24 \text{ وحدة ملابس}$$



شكل (٦-١) منحنى الإنتاج الكلي



شكل (٦-٢) منحنى معدل الإنتاج، الناتج الحدي

وإن لمن المفيد عزيزي الطالب التنويه بأن كلاً من الناتج الحدي ومتوسط الإنتاج يبدأان بالارتفاع ومن ثم بالانخفاض، إلا أن الإرتفاع في الناتج الحدي يصل أقصى حد له قبل وصول متوسط الإنتاج إلى أقصى حد له، إضافة إلى ذلك فإن أقصى حد يصل إليه متوسط الإنتاج يكون بمستوى أقل من الحد الأقصى للناتج الحدي نلاحظ أيضاً عزيزي الطالب بأن الناتج الحدي يبدأ بالانخفاض بعد وصوله إلى الحد الأقصى ويصل إلى الصفر عند تشغيل العامل الثامن، وإذا وظفنا عامل آخر بعد ذلك يصبح الناتج الحدي سالباً في حين أن متوسط الناتج يقل لكنه لا يصل إلى نقطة الصفر.

ويمكن تمثيل منحنى الإنتاج وأيضاً منحنى الناتج المتوسط والناتج الحدي بيانياً كما هو مبين بالشكل الآتيين (٦-١)، (٦-٢).

## الإنتاج على المدى الطويل Production In The Long Run



إنتاج السلع والخدمات المختلفة لا يتطلب أرضاً وعمالة فقط بل يتطلب وقتاً أيضاً، فلا يمكن للمزارعين مثلاً أن يبدلوا محاصيلهم أو يزيّدوا من هذه المحاصيل في منتصف الموسم، لذا فإن محاولة زيادة المحصول بشكل كبير يتطلب وقتاً إضافياً وهذا الوقت ضروري جداً، حيث أنه يمنح للمنتج إمكانية تعديل وتغيير جميع عوامل الإنتاج بما في ذلك رأس المال (الآلات). وإمكانية الإنتاج لكميات مختلفة كنتاج طبيعي لتغيير عوامل الإنتاج يعرف اقتصادياً بالإنتاج على المدى الطويل.

## قانون تناقص العوائد الحدية Law of Diminishing Marginal Returns



### قانون تناقص العوائد الحدية:

إذا أضفنا كميات متتالية من العنصر المتغير إلى العنصر الثابت، فإن الناتج الحدي للعنصر المتغير سوف يبدأ بالتناقص بعد حد معين.

لاحظنا عزيزي الطالب في المثال السابق أنه عندما تستخدم المنشأة الإنتاجية وحدات متتالية ومتساوية من عنصر العمالة مع وحدات ثابتة من العنصر الإنتاجي الآخر (الآلات)، فإن الناتج الكلي سوف يزيد الناتج الكلي بنسبة متناقصة. أي أن الناتج الحدي يبدأ أولاً في الزيادة ثم يأخذ بالتناقص العوائد الحدية وينص هذا القانون على: إذا أضفنا كميات متتالية من العنصر المتغير إلى العنصر الثابت فإن الناتج الحدي للعنصر المتغير سوف يبدأ بالتناقص بعد حد معين. وتعزى

الزيادة المبدئية في الناتج الحدي إلى الاستفادة من تخصص العمال، مما يؤدي إلى زيادة المهارة وتخفيض الوقت المستخدم في الإنتاج، أما تناقص الناتج الحدي، أو العوائد الحدية فيرجع إلى زيادة العنصر المتغير بشكل يؤدي إلى استنفاد مزايا التخصص ويزيد من الإزدحام خصوصاً مع ثبات كمية العنصر الثابت.



## تكاليف الإنتاج:



لقد تبين لنا عزيزي الطالب فيما سبق بأن الهدف الرئيس للمنشأة الاقتصادية هو تحقيق أقصى ربح ممكن، والذي هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الكلية تجنيها هذه المنشأة من بيعها الإنتاج الذي تنتجه وبين تكاليف هذا الإنتاج. لذا فإن تقليل التكاليف سوف يكون من العناصر المهمة والأساسية لاتخاذ هذه المنشأة أو تلك مختلفة القرارات التي سوف تحدد كمية الإنتاج، وتوظيف عناصر الإنتاج المختلفة، وفيما يأتي سوف نستعرض موضوع التكاليف التي تواجه المنشأة الاقتصادية.

## التكاليف الكلية Total Costs

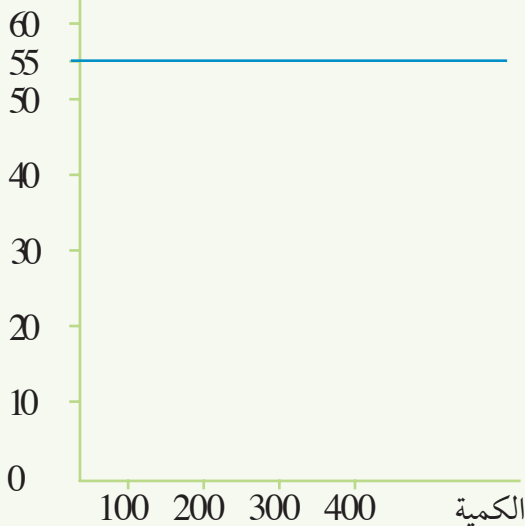


تقسم التكاليف الكلية للمنشأة الاقتصادية في المدى القصير (الفترة التي يكون عنصر إنتاج واحد متغير مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة) إلى قسمين رئيسيين:

## أ- التكاليف الثابتة (TFC) Total Fixed Costs



التكلفة الثابتة



رسم الشكل (٣-٦) يمثل منحنى التكاليف الثابتة

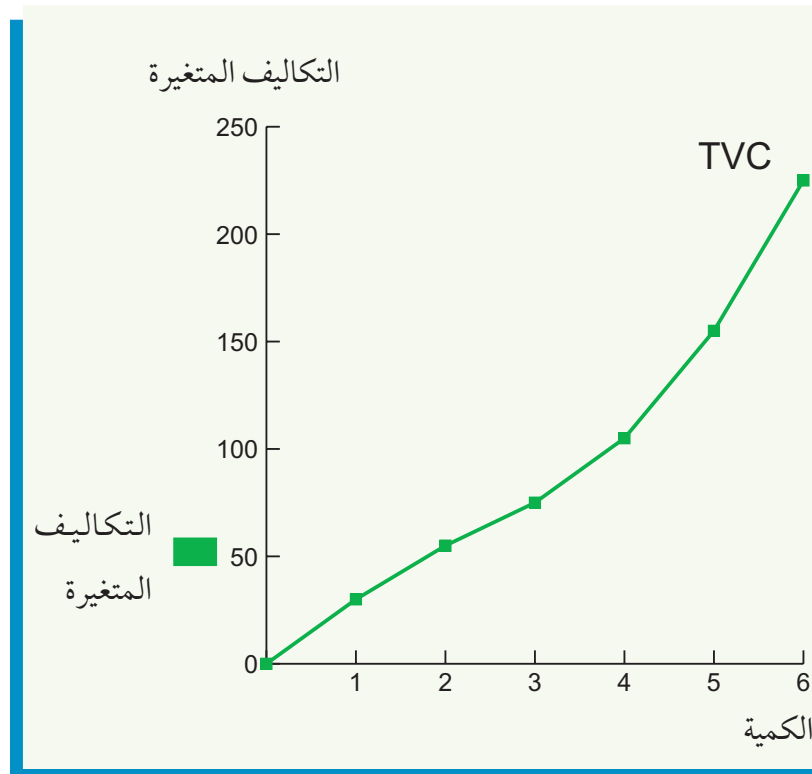
وهذه التكاليف هي عبارة عن التكاليف التي تدفع لعناصر الإنتاج الثابتة، وبالتالي فإن هذه التكاليف لا تتغير مع تغير الكمية المنتجة. أو بمعنى آخر فإنها مستقلة عن حجم الإنتاج، أي أنها ثابتة سواء انتجت المنشأة وحدة واحدة أو ١٠٠٠٠ وحدة، أو حتى لو يكن هناك إنتاج على الإطلاق. وتكون هذه التكاليف في العادة تمثل الالتزامات التي سبق وإن ارتبطت بها المنشأة بغض النظر عن حجم ومستوى إنتاجها، ومن الأمثلة على ذلك إيجار الأرض

أو إيجار المصنع، اهتلاك المباني والآلات، الصيانة، ضريبة المسقفات وأقساط التأمين. وإذا أردنا تمثيل هذه التكاليف بيانياً فسوف تأخذ خط أفقي مستقيم كما في الشكل (٦-٣)، حيث كما نلاحظ عزيزي الطالب فإنه بغض النظر عن كمية الإنتاج فإن التكاليف الثابتة تساوي ٥٥ دينار.

## ب- التكاليف المتغيرة (TVC) Total Variable Costs



وهي التكاليف التي ستتغير بتغير الكمية المنتجة. فإذا كانت الكمية المنتجة تساوي صفرًا فإن التكاليف المتغيرة سوف تساوي صفرًا أيضاً حيث أن عن عدم وجود إنتاج سوف يعني بأن عنصر الإنتاج المتغير لم يُوظف بعد، لذا



فلا وجود لتكاليف هذا العنصر. أما إذا زادت كمية الإنتاج فإن هذا سوف يعني بأن عنصر الإنتاج المتغير قد وُظف والتالي تقوم المنشأة بدفع بدل تشغيل هذا العنصر، أي أن المنشأة سوف يترتب عليها تكاليف جديدة، وبالتالي فإذا زاد الإنتاج أكثر فهذا يعني بأن التكاليف المتغيرة سوف تزداد.

وقد تكون أجور العمال، قيمة المواد الخام، تكاليف الوقود وتكاليف النقل أمثلة جيدة على هذه التكاليف المتغيرة.

الشكل (٦-٤) منحنى التكاليف المتغيرة

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانياً كما هو مبين في الشكل (٦-٤) حيث تلاحظ عزيزي الطالب بأن منحنى التكاليف المتغيرة يتجه من أسفل إلى أعلى وإلى اليمين.

## التكاليف الكلية (TC) Total Costs

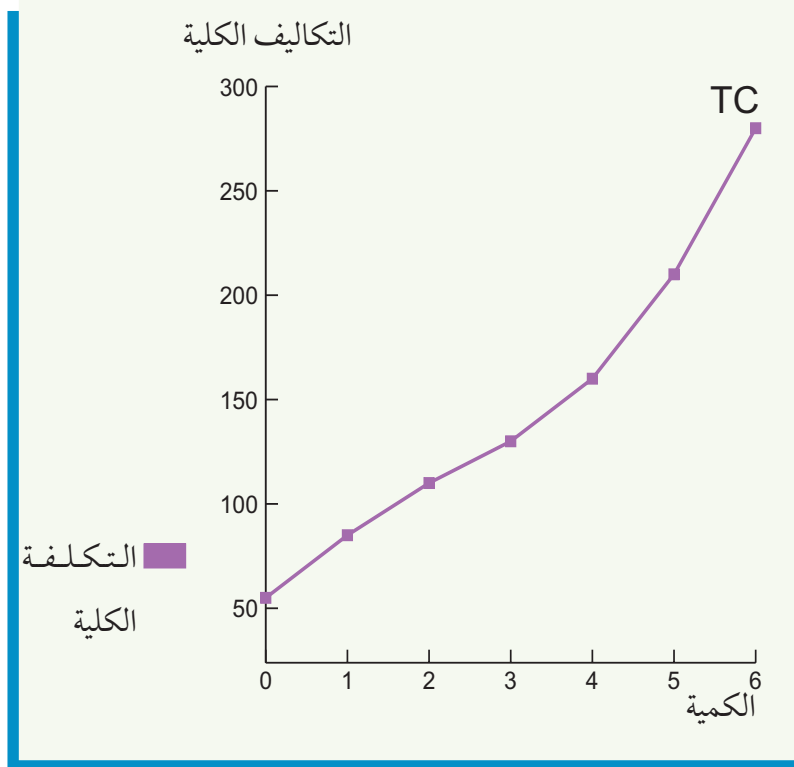


كما أسلفنا عزيزي الطالب فإن التكاليف الكلية في المدى القصير هي مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة أي أن:

التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة

$$TC = TFC + TVC$$

وهذا يعني بأن التكاليف الكلية تساوي التكاليف الثابتة عندما تكون كمية الإنتاج صفراً، وتزداد التكاليف الكلية كلما زادت كمية الإنتاج نظراً لزيادة التكاليف المتغيرة. ولتمثيل منحني التكاليف الكلية فإننا سوف نلاحظ بأنه يأخذ شكل منحني التكاليف المتغيرة نفسه ولكنه يرتفع إلى أعلى بمقدار التكاليف الثابتة كما في الشكل (٦-٥) الآتي.



رسم الشكل (٦-٥) منحني التكاليف الكلية

## التكاليف المتوسطة والحدية Average & Marginal Costs

بالإضافة إلى التكاليف الكلية فإن أصحاب القرار في المنشأة من رجال أعمال ومدراء بالإضافة إلى الإقتصاديين يهتمون أيضاً بحساب تكلفة الوحدة الواحدة، أي مقدار نصيب كل وحدة منتجة من التكاليف الكلية (الثابتة والمتغيرة)، وسوف نميز في هذا القسم بين متوسط التكلفة الثابتة ومتوسط التكلفة الكلية (أي نصيب كل وحدة منتجة من التكاليف المختلفة)، إضافة إلى ذلك سوف نتناول المقصود بالتكلفة الحدية.

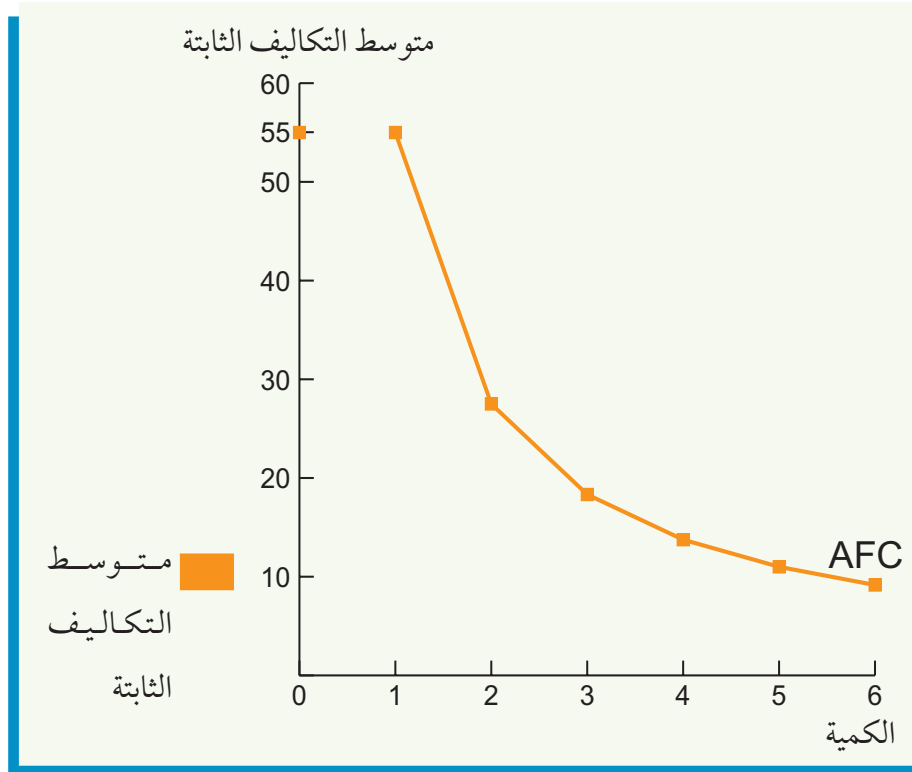
## متوسط التكلفة الثابتة (AFC) Average Fixed Costs

وهي عبارة عن نصيب كل وحدة منتجة من التكاليف الثابتة، ويمكن حساب ذلك بتقسيم التكلفة الثابتة على كمية الإنتاج، أي:

$$\text{متوسط التكلفة الثابتة} = \frac{\text{التكلفة الثابتة}}{\text{كمية الإنتاج}}$$

$$AFC = \frac{TFC}{Q}$$

وحيث أن التكاليف الثابتة TFC لا تتغير مع تغير الإنتاج، فإن متوسط التكلفة الثابتة AFC سوف ينخفض كلما زادت كمية الإنتاج وبالتالي فإن منحنى متوسط التكلفة الثابتة سوف ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين كما في الشكل (٦-٦) وهذا يعني بأنه كلما زادت كمية الإنتاج فإن نصيب التكلفة الثابتة للوحدة الواحدة من المنتج سوف تقل.



رسم شكل (٦-٦) منحنى متوسط التكلفة الثابتة

## ٢- متوسط التكاليف المتغيرة (AVC) Average Variable Costs



وهو عبارة عن نصيب كل وحدة منتجة من التكاليف المتغيرة، ويمكن حساب ذلك بتقسيم التكلفة المتغيرة على كمية الإنتاج.

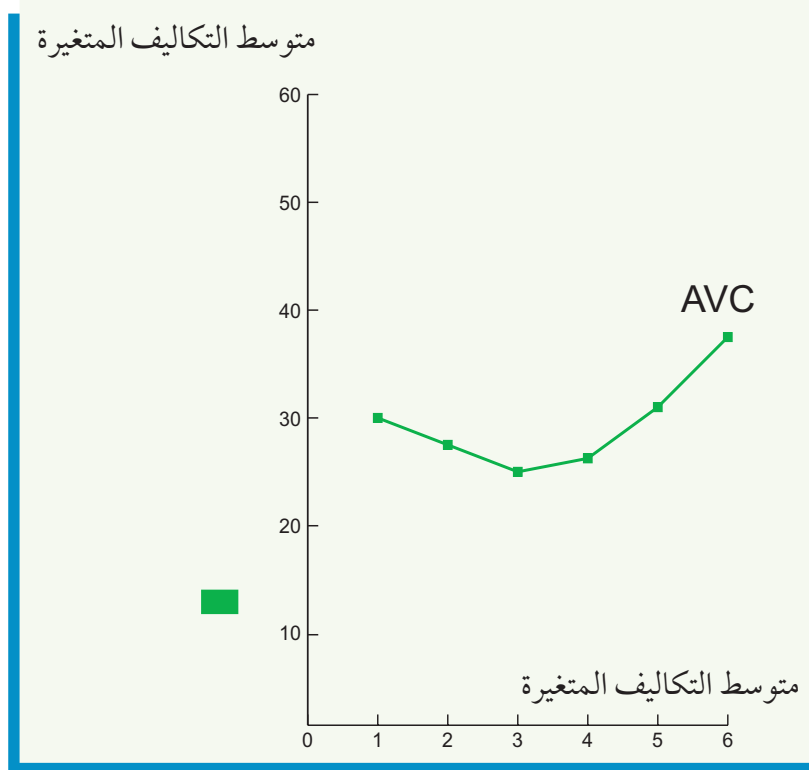
أي:

$$\text{متوسط التكلفة المتغيرة} = \frac{\text{التكلفة المتغيرة}}{\text{كمية الإنتاج}}$$

$$\text{أو} \\ AVC = \frac{TVC}{Q}$$

وفي العادة يتخذ منحني متوسط التكلفة المتغيرة شكل حرف U أي أنه ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين ليصل إلى أدنى حد ممكن، ثم يتجه إلى الأعلى من هذه النقطة وإلى اليمين وتفسير ذلك هو أن متوسط التكلفة المتغيرة يتناقص مع زيادة الإنتاج في المراحل الأولى للعملية الإنتاجية حيث أن الناتج الكلي يزداد بنسبة أكبر، وهذا يعني أن متوسط التكلفة

المتغيرة (نصيب الوحدة الواحدة من التكلفة المتغيرة) سوف يقل حتى يصل إلى حده الأدنى عند مستوى معين من الإنتاج. بعد هذا المستوى فإن إضافة عنصر جديد من عناصر الإنتاج سوف يعني تكلفة متغيرة جديدة إضافية لكن الناتج الكلي يزداد بنسبة متناقصة مما يعني أن متوسط التكلفة المتغيرة سوف يزداد وهذا واضح في الشكل (٦-٧).



شكل (٦-٧) منحني متوسط التكلفة المتغيرة

## متوسط التكلفة الكلية (ATC) Average Total Costs



وهي عبارة عن نصيب كل وحدة منتجة من التكاليف الكلية (التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة)، ويمكن حساب هذا المتوسط بتقسيم التكلفة الكلية على الكمية، أي

$$\text{متوسط التكلفة الكلية} = \frac{\text{التكلفة الكلية}}{\text{كمية الإنتاج}}$$

أو

$$ATC = \frac{TC}{Q}$$

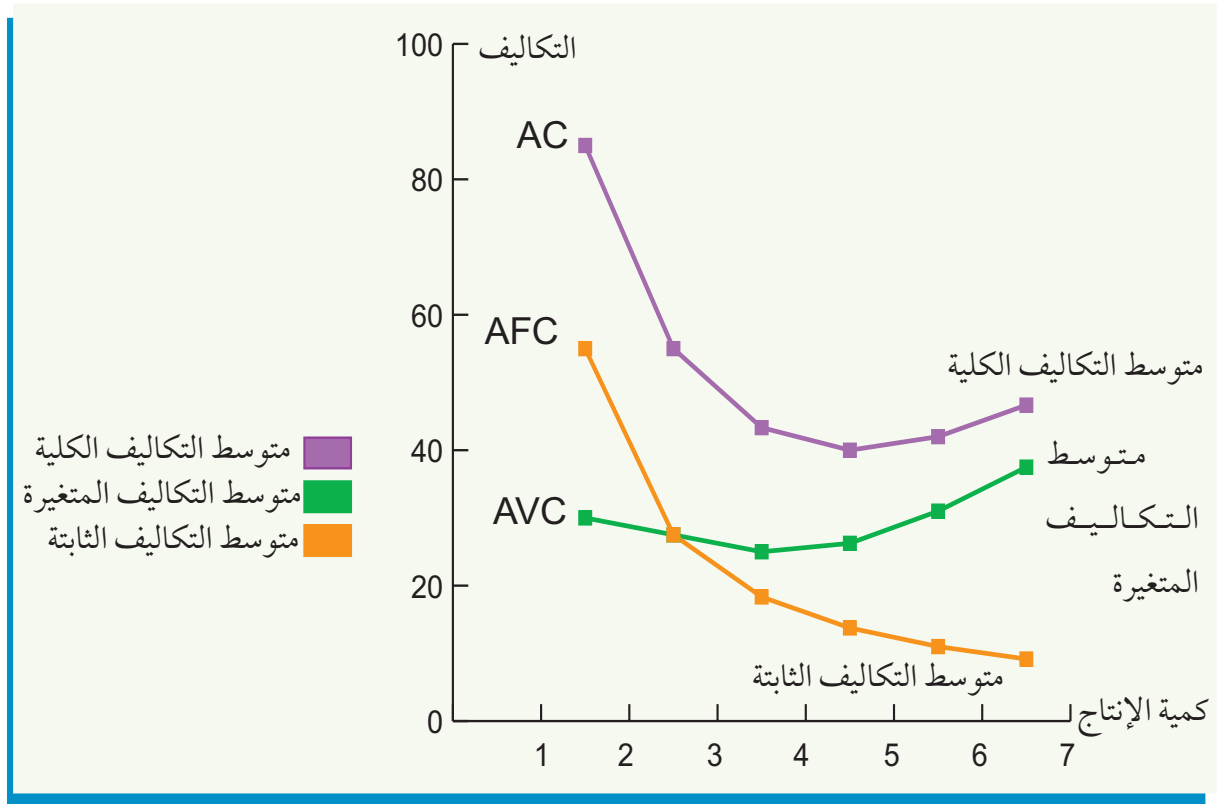
وبما أن التكلفة الكلية تساوي التكلفة الثابتة بالإضافة إلى التكلفة المتغيرة، فإن بإمكاننا حساب متوسط

التكلفة الكلية بجمع متوسط التكلفة الثابتة + متوسط التكلفة المتغيرة

أو

$$ATC=AFC+AVC$$

وهاتان الطريقتان ستعطينانا نفس النتيجة، أما بالنسبة لمنحنى متوسط التكلفة الكلية فإنه سوف يكون على شكل حرف U أيضاً ولكنه يقع دائماً فوق منحنى متوسط التكلفة المتغيرة ويميل ليقترّب من منحنى متوسط التكلفة المتغيرة كلما زاد الإنتاج، والسبب في ذلك هو أن زيادة الإنتاج سوف تقل من متوسط التكلفة المتغيرة يقل كلما زاد الإنتاج. وهذا واضح في الشكل (٦-٨).



شكل (٦-٨) منحنى متوسط التكلفة الكلية، متوسط تكلفة متغيرة، متوسط تكلفة ثابتة

### التكلفة الحدية (Marginal Cost (MC)



وهي عبارة عن مقدار ما تضيفه كل وحدة منتجة للتكلفة الكلية، أو بمعنى آخر هي الزيادة في التكلفة الكلية الناجمة عن زيادة الكمية المنتجة بوحدة واحدة. وإذا نظرنا للجدول (٢) فإننا نلاحظ بأن إنتاج وحدة واحدة أصناف ٣٠ ديناراً للتكلفة الكلية (زادت التكلفة الكلية من ٥٥ ديناراً إلى ٨٥ ديناراً)، وإذا قامت المنشأة بزيادة إنتاجها إلى وحدتين بدل وحدة فإن التكلفة الكلية سوف تصل إلى ١١٠ ديناراً أي أن الوحدة الثانية ضافت ٢٥ ديناراً للتكلفة الكلية. وهكذا.

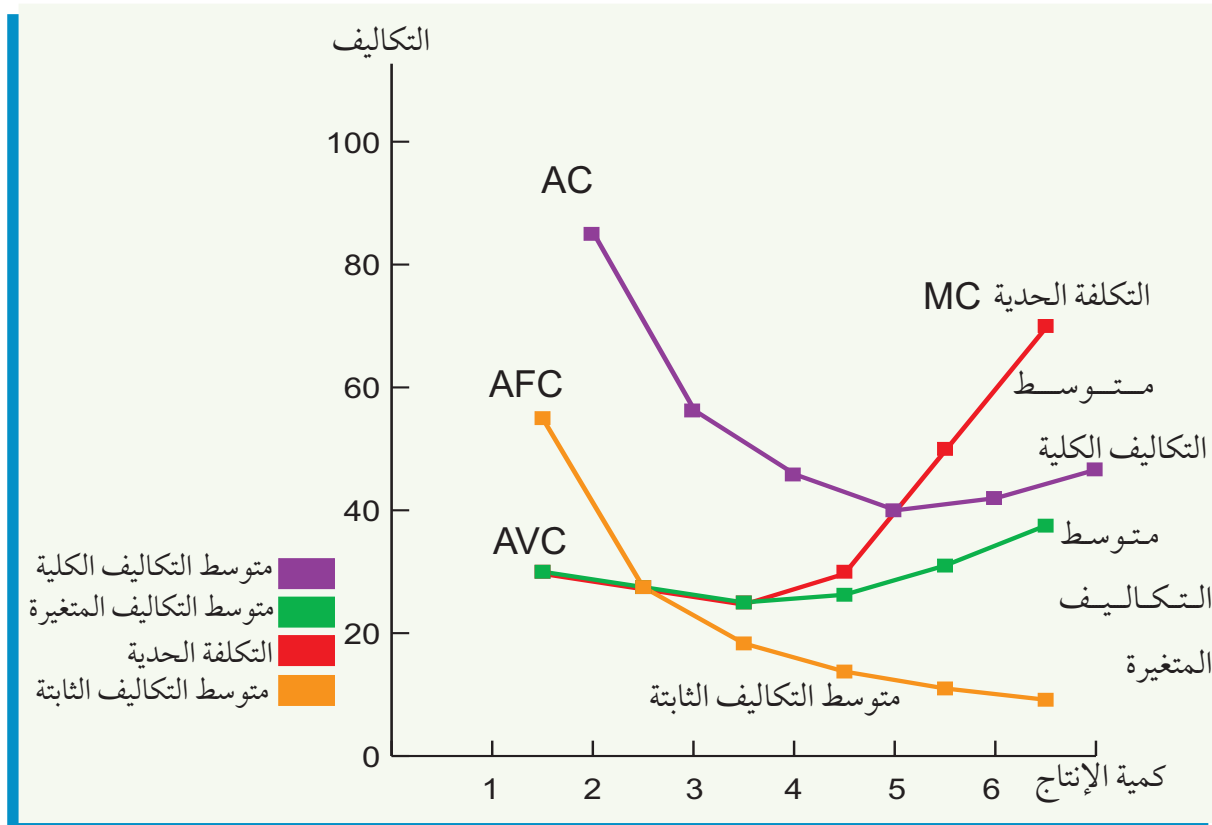


ويمكن قياس التكلفة الحدية بقسمة التغير في التكلفة الكلية على التغير في الكمية المنتجة، أي:

$$MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q} = \text{التغير في التكلفة الكلية أو التكلفة الحدية} = \text{التغير في الكمية المنتجة بوحدة واحدة}$$

الكمية	التكاليف الثابتة TFC بالدينار	التكاليف المتغيرة TVC بالدينار	التكاليف الكلية TC بالدينار	التكاليف الحدية MC بالدينار
٠	٥٥	٠	٥٥	--
١	٥٥	٣٠	٨٥	٣٠
٢	٥٥	٥٥	١١٠	٢٥
٣	٥٥	٧٥	١٣٠	٢٠
٤	٥٥	١٠٥	١٦٠	٣٠
٥	٥٥	١٥٥	٢١٠	٥٠
٦	٥٥	٢٢٥	٢٨٠	٧٠

جدول (٢) التكاليف الثابتة، التكاليف المتغيرة، التكاليف الكلية والتكاليف الحدية، ومنحنى التكاليف الحدية هو أيضاً يأخذ شكل الحرف U



منحنى (٦-٩) يبين التكلفة الحدية، متوسط التكلفة الكلية، متوسط التكلفة الثابتة، متوسط التكلفة المتغيرة

## التكاليف في المدى الطويل The Long Run Costs



استعرضنا عزيزي الطالب في الأجزاء السابقة تكاليف المنشأة في المدى القصير وسوف نستعرض في هذا الجزء تكاليف المنشأة في المدى الطويل . فالمدى الطويل أو الفترة الطويلة هي عبارة عن الفترة الزمنية التي تمكن المؤسسة من تغيير طاقتها الإنتاجية بحيث تصبح جميع عناصر الإنتاج قابلة للتغير من خلال توظيف عناصر الإنتاج المختلفة (مثل العمالة ، الآلات ، البناء ، الأراضي ، إلخ) أي أن العوامل الثابتة في المدى القصير سوف تخضع للتغيير حسب ما تراه المنشأة مناسباً بحيث يحقق لها أقصى ربح ممكن .

لذا فإن جميع التكاليف في المدى الطويل تعتبر تكاليف متغيرة .

ويمكن تصنيف التكاليف في المدى الطويل إلى :

١- التكلفة الكلية في المدى الطويل (Long Run Total Cost (LRTC) وهي عبارة عن جميع التكاليف

الكلية لإنتاج كمية معينة عندما تكون المنشأة قادرة على تغيير كل عناصر الإنتاج .

٢- التكلفة المتوسطة في المدى الطويل (Long Run Average Cost (LRaC) وهي عبارة عن

حاصل قسمة التكلفة الكلية على عدد الوحدات المنتجة أي :

$$\text{LRAC} = \frac{\text{LRTC}}{\text{كمية الإنتاج}}$$

٣- التكلفة الحدية في المدى الطويل (Long Run Marginal Cost (LRMC) وهي عبارة عن

التغير في التكلفة الكلية في المدى الطويل نتيجة لتغير الإنتاج بوحدة واحدة، أي :

$$\text{التغير في التكلفة الكلية في المدى الطويل} = \frac{\text{التغير في التكلفة الكلية في المدى الطويل}}{\text{التغير في كمية الإنتاج}}$$

أو

$$\text{LRMC} = \frac{\Delta \text{LRTC}}{\Delta Q}$$





- س ١- ما المقصود بدالة الإنتاج؟  
 س ٢- ما الفرق بين دالة الإنتاج في المدى القصير ودالة الإنتاج في المدى الطويل؟  
 س ٣- اشرح مفهوم دالة الإنتاج للتعليم الجامعي؟  
 س ٤- بعد دراسة البيانات المدرجة في الجدول أدناه أجب عن الأسئلة التي تليها:

الكمية	التكاليف الثابتة	التكلفة المتغيرة	التكلفة الكلية	متوسط التكلفة المتغيرة	متوسط التكلفة الكلية	التكلفة الحدية
٠	٥٥					
١		٣٠				
٢			١١٠			٢٥
٣				٢٥		
٤					٤٠	
٥					٤٢	
٦		٢٢٥				
٧						٤٥
٨			٤٨٠			
٩	٥٥٥					
١٠					٧٦	

- إملأ الفراغات في الجدول السابق .  
 - هل هذا الجدول يخص تكاليف المنشأة في المدى القصير أو المدى الطويل؟ ولماذا؟  
 - بين بالرسم البياني التكاليف المختلفة المبينة في الجدول؟

س ٥- الجدول الآتي يبين كميات الإنتاج الكلي عند مستويات مختلفة من العمالة، افترض بأن العمل هو العنصر المتغير الوحيد، وأن أجره العامل هي ٤٥ ديناراً أسبوعياً.

عدد لعمال	الناتج الكلي	الناتج الحدي	مجموع التكلفة المتغيرة	التكلفة الحدية
٠	٠			
١	٤			
٢	٣٠			
٣	٤٥			
٤	٥٤			
٥	٦٠			

أ- أكمل الفراغ في الجدول.

ب- هل هناك علاقة بين الناتج الحدي والتكلفة الحدية؟ كيف؟

ج- متى يبدأ قانون تناقض العائد الحدي بالسريان؟

س ٦- افترض أن منشأة ما تنتج ١٠٠٠ وحدة يومياً، وعند هذا المستوى من الإنتاج فإن التكاليف الحدية هي ١٠ دنانير ومتوسط التكلفة هي ٩,٥ دينار، ومتوسط التكلفة غير واضح.





# الأسواق واق



## أهداف الوحدة:

- ١- التعرف على أنواع الأسواق .
- ٢- التعرف على سوق المنافسة الكاملة .
- ٣- التعرف على إنتاج المنشأة في سوق المنافسة الكاملة في المدى القصير .
- ٤- التعرف على ضوابط المزوج والدخول للسوق .
- ٥- التمييز بين الإنتاج في المدى الطويل وال المدى القصير .
- ٦- المقارنة بين الإحتكار التام وسوق المنافسة الكاملة .
- ٧- التعرف على سوق المنافسة الإحتكارية .
- ٨- التعرف على سوق احتكار القلة .

بعد أن تمت دراسة وتحليل سلوك المستهلك ، وبعد دراسة وتحليل سلوك المنتج وكيفية الإنتاج وحساب التكاليف المختلفة للإنتاج خاصة في المدى القصير ، يأتي الآن دور دراسة وتحليل الطريقة التي ستتصرف بها المنشآت الاقتصادية بهدف تعظيم أرباحها ، ومع أننا نعتقد بأن كل منشأة اقتصادية لها أهداف أخرى خاصة بها ، إلا أننا سوف نتجاهل هذه الأهداف وسنفترض أن الهدف الوحيد للمنشآت الاقتصادية هو تعظيم أرباحها الاقتصادية ، أي تعظيم الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية ، وبالتالي سوف تقوم المنشأة الاقتصادية بالتصرف على ضوء ذلك .

إن شكل الأسواق وتنظيمها يلعب دوراً مهماً في قرارات الاستهلاك والإنتاج وتوزيع عوامل الإنتاج واستغلالها بشكل فعال وذلك بمواجهة المشكلة الرئيسية في الاقتصاد وهي الندرة . بتفصيل أكثر إن عدد المنتجين والبائعين للسلع والخدمات في الأسواق يحدد صيغة وشكل هذه الأسواق وكيفية استخدامها لعوامل الإنتاج ، وتقرر إذا كان هذا السوق أو ذاك يوزع هذه العوامل بفعالية عالية وبتكاليف إجتماعية قليلة .

إذن فالمهمة الرئيسية في دراسة الأسواق الاقتصادية المختلفة هي التعرف بهذه الأسواق وتحليلها وقربها من الواقع ومدى فعاليتها (مدى تحقيقها لرغبات المجتمع وعدم هدرها للموارد المختلفة) بالإضافة إلى الأسس التي تقوم عليها هذه الأسواق ومقارنتها ببعضها البعض .

ولتوضيح ذلك ، فإذا كان هناك مائة منتج للبندورة في بلد معين ، فإن استخدامهم لعوامل الإنتاج كالأرض والعمالة والآلات ، وبالتالي كمية إنتاج كل واحد منهم وقدرتهم على التأثير على سعر البندورة سوف يختلف بشكل كبير عن استخدام عوامل الإنتاج وكمية الإنتاج والتأثير على السعر في صناعة السيارات مثلاً والتي في العادة يقوم بها عدد محدود جداً من المنتجين .

### أنواع الأسواق الاقتصادية:



هناك دراسات عدة دلت على وجود أنواع مختلفة من الأسواق وأن سلوك المنشآت الاقتصادية التي تعمل في هذه الأسواق لا يتغير إلا إذا تغير هيكل السوق . وبصفة عامة فإن الاقتصاديين يميزون عادة بين أربعة أشكال مختلفة من هيكل السوق هي :

سوق المنافسة الكاملة **Perfect Competition**، الاحتكار الكامل (التام) **Pure Monopoly** المنافسة الاحتكارية **Monopolistic Competition** واحتكار القلة **Oligopoly**. وكل واحد من هذه الأسواق هي ذات بناء وتنظيم يختلف عن الآخرين وهذا الاختلاف يركز على أربعة عوامل مهمة سوف نتضح أكثر وتبرز عند تحليل هذه الأسواق المختلفة وهذه العوامل هي: عدد المنتجين للسلعة أو الخدمة، قدرتهم على التحكم بسعر هذه السلعة أو الخدمة، نوعية السلعة أو الخدمة وقدرة دخول وخروج المنتجين، بالإضافة إلى عوامل أخرى تزيد من قدرة المنتجين في زيادة مبيعاتهم دون عامل السعر. والجدول (١) يوضح الاختلاف بين الأسواق المذكورة أعلاه.

هيكل السوق	مثال	عدد المنجيين	أنواع المنتجات	التحكم بالسعر	دخول وخروج المنتجين
المنافسة الكاملة	صناعة الملابس، بعض المنتجات الزراعية.	عدد كبير جداً	متشابه تماماً لا قدرة	لا قدرة	سهل جداً
الاحتكار التنافسي	المطاعم	عدد كبير جداً	نوعاً ما مختلفة	تحكم بسيط	سهل
احتكار القلة	صناعة السيارات	عدد محدود	متشابهة نوعاً ما	تحكم بسيط	صعب
الاحتكار التام	شركة الكهرباء شركة المياه	واحد فقط	مميز لا يوجد بديل له	تحكم شبه كامل	صعب جداً

جدول (١-٧)

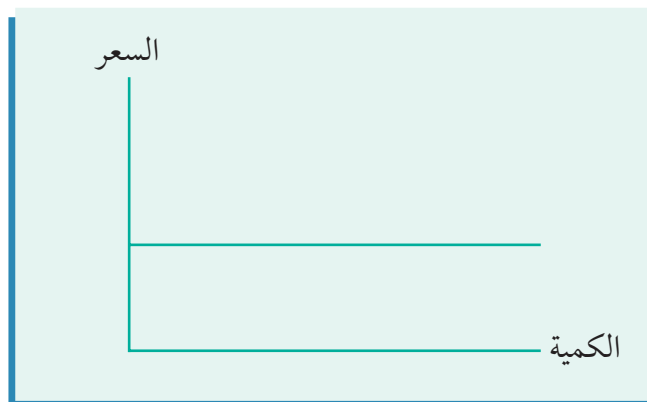
## سوق المنافسة الكاملة **Perfect Competition**



يتميز سوق المنافسة الكاملة بالخصائص المهمة الآتية:

- ١- تشابه كبير جداً في السلعة التي تنتج وتباع في هذا السوق.
- ٢- وجود عدد كبير من المنتجين والمستهلكين، وهذا يعني أن بائعاً واحداً أو مشترياً واحداً ليس بمقدوره التأثير على سعر هذه السلعة لأن دوره وتأثيره في هذه السوق صغير جداً ويكاد لا يذكر، لذا فإن منحني الطلب الذي يواجهه كل بائع (منتج) هو أفقي كما في الشكل (١-٧)، وهذا يعني بأنه إذا قرر هذا البائع (المنتج) زيادة سعر السلعة فإن الطلب على سلعته سوف يكون صفرًا (ينعدم) حيث أن المستهلكين يستطيعون شراء نفس السلعة من بائع آخر بسعر أقل، أما إذا قرر هذا البائع (المنتج) تخفيض سعره فهذا لا يعني زيادة الطلب على سلعته وبالتالي لن يؤدي إلى زيادة إيراداته.

٣- المعرفة التامة بأحوال السوق ، فكل منتج ومستهلك له علم كامل بمستوى السعر في السوق ، وبالتالي لا يستطيع أي منتج من البيع بسعر أعلى والمستهلك بالشراء بسعر أقل لأن هذا ليس من مصلحة البائعين والمستهلكين .



الشكل (٧-١) منحنى الطلب لمنتج واحد

٤- حرية الدخول والخروج من السوق ، أي عدم وجود عوائق دخول أو خروج من السوق . وقرار الدخول والخروج يعكس وبالدرجة الأولى إمكانية وجود أرباح عالية أو خسارة عالية فعند وجود أرباح عالية سيحفز هذا منتجين جدد للدخول في السوق ، أما إذا كان هناك خسارة عالية فإن بعض المنتجين يفضلون الخروج من السوق وتقليل خسائرهم .

إذا تأملنا في هذه الخصائص نرى أنه من الصعب جداً وجود أسواق تنطبق عليها جميع هذه الخصائص ، إذاً لماذا ندرس سوق المنافسة الكاملة ما دامت غير موجودة على أرض الواقع؟ الجواب لهذا التساؤل هو أننا ندرس هذا السوق وذلك لسببين مهمين!

الأول: إن سوق المنافسة الكاملة يعتبر نموذجاً مثالياً في الاستخدام الفعال لعوامل الإنتاج وبالتالي إنتاج الكميات المختلفة بالأسعار المناسبة لأكبر قدر ممكن من المستهلكين ولهذا يمكن استخدام هذا النموذج لمقارنة أنواع الأسواق الأخرى .

ثانياً: وجود أسواق قريبة من سوق المنافسة الكاملة مثل أسواق بعض المنتجات الزراعية وتجارة التجزئة .

### إنتاج المنشأة الواحدة في المدى القصير:



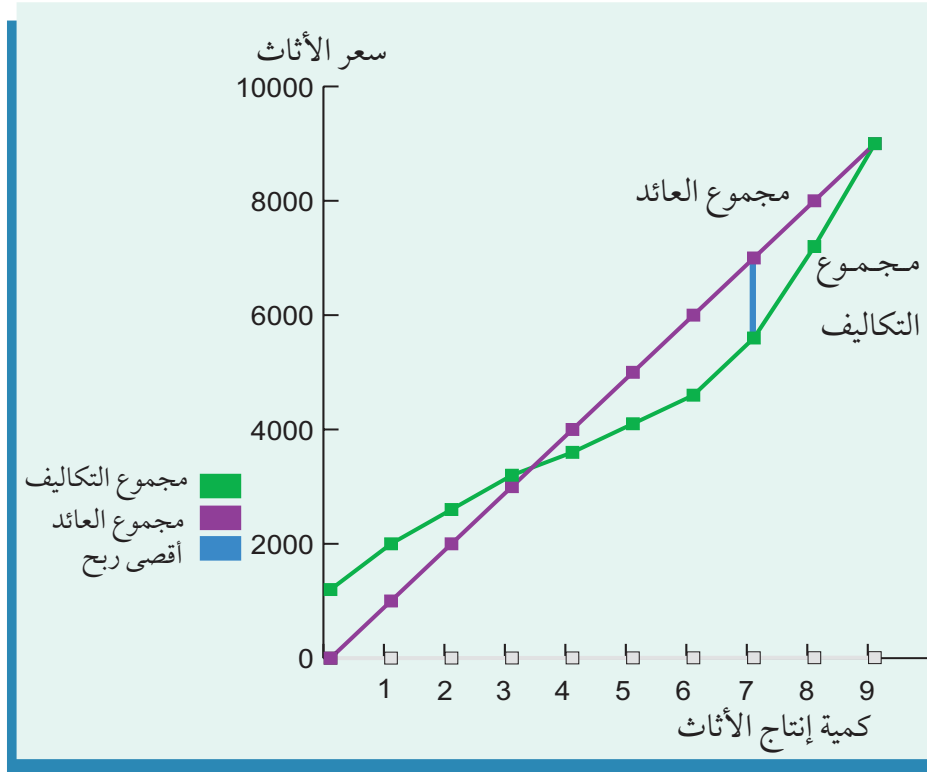
بعد عرضنا للخصائص المهمة لسوق المنافسة الكاملة ، فإننا نتقل الآن لدراسة سلوك المنشآت التنافسية في المدى القصير (أي في الفترة الزمنية التي لا تستطيع المنشأة تغيير كل مدخلاتها) ثم نتقل إلى الإنتاج في المدى الطويل (في الفترة الزمنية التي تستطيع المنشأة تغيير جميع مدخلاتها) .

لكن وقبل دراسة هذا السلوك فإنه يجدر بنا بأن نؤكد على الهدف الرئيس لكل المنشآت، ألا وهو تعظيم الربح، ولذا فإن تحديد كمية الإنتاج من قبل المنشأة سوف يكون باختيار الكمية التي تحقق أقصى ربح ممكن، بمعنى آخر فإن المنشأة سوف تختار معدل الإنتاج الذي يحقق لها أكبر فرق ممكن بين مجموع العائدات (السعر مضروب بكمية الإنتاج)، ومجموع التكاليف (التكاليف الثابتة مضافاً إليها التكاليف المتغيرة). ولتوضيح ذلك، لنفترض أن هناك منشأة صغيرة تقوم بإنتاج الأثاث المنزلي، وأن سعر هذا الأثاث والتكاليف الكلية لإنتاج الكميات المختلفة موضحة بالجدول الآتية:

وحدات الإنتاج	سعر الوحدة بالدينار	العائد الكلي	مجموع تكلفة الإنتاج بالدينار	مجموع الربح العائد الكلي - مجموع تكلفة الإنتاج
صفر	١٠٠٠	٠	١٢٠٠	١٢٠٠-
١	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠-
٢	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٦٠٠	٦٠٠-
٣	١٠٠٠	٣٠٠٠	٣٢٠٠	٢٠٠-
٤	١٠٠٠	٤٠٠٠	٣٦٠٠	٤٠٠
٥	١٠٠٠	٥٠٠٠	٤١٠٠	٩٠٠
٦	١٠٠٠	٦٠٠٠	٤٦٠٠	١٤٠٠
٧	١٠٠٠	٧٠٠٠	٥٦٠٠	١٤٠٠
٨	١٠٠٠	٨٠٠٠	٧٢٠٠	٨٠٠
٩	١٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	صفر

جدول (٢-٧)

لاحظ عزيزي الطالب بأنه بغض النظر عن كمية الإنتاج فإن سعر الأثاث لا يتغير (١٠٠٠ دينار)، وعليه فإن العائد الكلي لهذه المنشأة يكون حاصل ضرب وحدات الأثاث المنتجة في سعر الوحدة، وهذا مبين في العمود الثالث. في حين فإن مجموع تكلفة الإنتاج يزداد بازدياد عدد الوحدات المنتجة، حيث أن انتاج الوحدات المتتالية من الأثاث تحتاج إلى عماله إضافية ومواد أولية جديدة بالإضافة إلى استعمال الآلات بشكل أكبر، وهذا بالطبع يضيفي تكلفة إضافية متزايدة. العمود الرابع في الجدول يوضح ذلك أما الفرق بين العمود الثالث (العائد الكلي) والعمود الرابع (مجموع تكلفة الإنتاج) فإنه سيكون العمود الخامس الذي يبين مجموع الربح الذي تحققه هذه المنشأة من جراء انتاجها وبيعها للوحدات المختلفة من الأثاث، وإذا نظرنا بتمعن إلى الجدول (٢) فإننا نجد بأن تزايد الإنتاج يزيد من العائد الكلي وبالتالي الأرباح حتى تصل إلى ذروتها بمقدار ١٤٠٠ دينار عند إنتاج ٧ وحدات، وإذا ما قررت هذه المنشأة بإنتاج المزيد من الأثاث، فإن الأرباح تبدأ بالتناقص حتى تصل



شكل (٢-٧) مجموع التكاليف ومجموع العائدات

إلى الصفر عند إنتاج الوحدة التاسعة .  
فاتباع طريقة تعظيم الربح والتي تسمى أيضاً طريقة المجاميع (حساب مجموع العائد ومجموع التكلفة) تحتم على هذه المنشأة إنتاج ٧ وحدات أثاث ، لأنه عند هذا الحد من الإنتاج يكون الربح هو الأعلى حسب

المعطيات في الجدول . ويمكن تمثيل هذا الجدول بيانياً كما في الشكل (٢-٧) ، حيث يبين هذا الشكل العلاقة بين مجموع العوائد والتكاليف الكلية من إنتاج وبيع الأثاث المنزلي .

فالمسافة العمودية بين منحنى مجموع العوائد ومنحنى التكاليف الكلية تمثل كمية الربح . وبالإمكان الوصول إلى نفس القرار الإنتاجي والذي سوف يعكس تحقيق أقصى ربح ممكن لهذه الشركة في المدى القصير بطريقة أخرى . وتتلخص هذه الطريقة عند تساوي العائد الحدي للإنتاج  $Marginal Revenue (MR)$  مع التكلفة الحدية  $Marginal Cost (MC)$

$$MR=MC$$

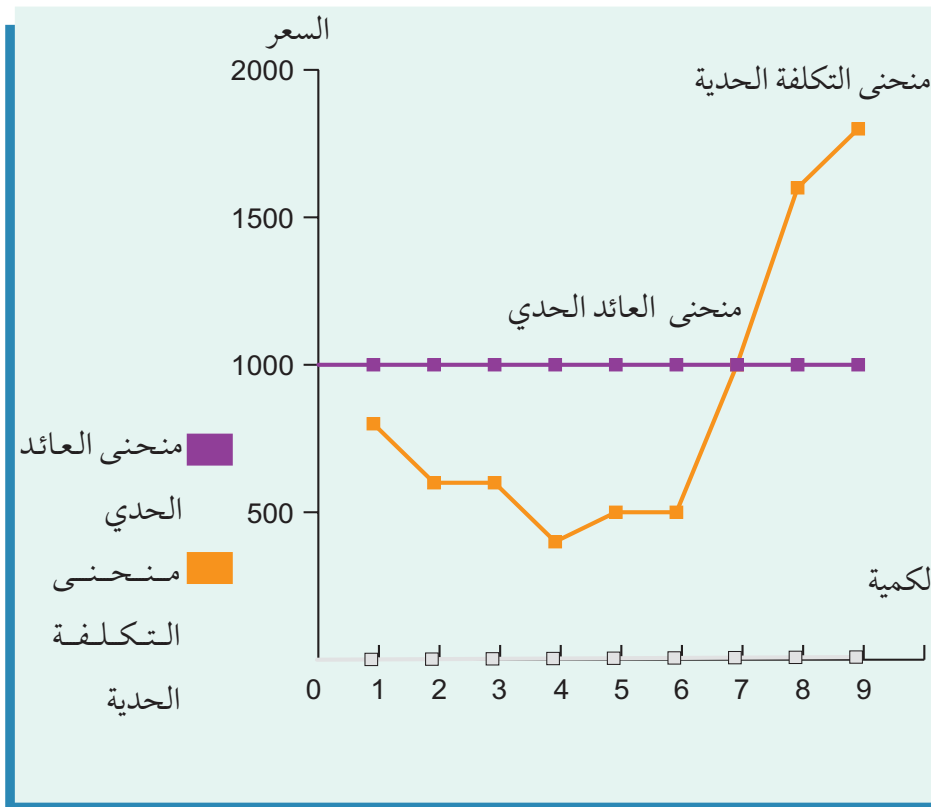
فالعائد الحدي للإنتاج يعكس العائد الذي تحصل عليه المنشأة من جراء إنتاجها وبيعها لوحة واحدة إضافية من السلعة ، في حين إن التكلفة الحدية للإنتاج تعكس التكلفة الإضافية المترتبة على هذه المنشأة من جراء إنتاجها لهذه الوحدة الإضافية .

ويمكن توضيح ذلك بإضافة عمود جديد للجدول السابق يمثل التكلفة الحدية (الإضافية)  $MC$  ، في حين يمكن اعتبار العمود الثاني الذي يمثل سعر الوحدة العمود الذي يمثل في نفس الوقت العائد الحدي  $MR$  ، وذلك لأن إنتاج وبيع وحدة جديدة من الأثاث سوف يجلب عائداً إضافياً للمنشأة بمقدار السعر الذي سوف يباع به . وكما هو واضح من جدول (٢) فإن هذا السعر يساوي ١٠٠٠ دينار بغض النظر عن الكمية المنتجة ، ويمكن تمثيل هذا الجدول وفقاً للجدول رقم (٣) التالي :

وحدات الإنتاج	سعر الوحدة بالدينار (العائد الحدي)	العائد الكلي	مجموع تكلفة الإنتاج	مجموع الربح	التكلفة الحدية
صفر	١٠٠٠	٠	١٢٠٠	١٢٠٠-	
١	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠-	٨٠٠
٢	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٦٠٠	٦٠٠-	٦٠٠
٣	١٠٠٠	٣٠٠٠	٣٢٠٠	٢٠٠-	٦٠٠
٤	١٠٠٠	٤٠٠٠	٣٦٠٠	٤٠٠	٤٠٠
٥	١٠٠٠	٥٠٠٠	٤١٠٠	٩٠٠	٥٠٠
٦	١٠٠٠	٦٠٠٠	٤٦٠٠	١٤٠٠	٥٠٠
٧	١٠٠٠	٧٠٠٠	٥٦٠٠	١٤٠٠	١٠٠٠
٨	١٠٠٠	٨٠٠٠	٧٢٠٠	٨٠٠	١٦٠٠
٩	١٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	صفر	١٨٠٠

جدول (٧-٣)

ولو مثلنا العلاقة بين معطيات العمود الثاني (العائد الحدي) ومعطيات العمود السادس (التكلفة الحدية)



شكل (٧-٣) منحنى التكلفة المتغيرة ومنحنى التكلفة الثابتة

نحصل على الشكل التالي (شكل ٧-٣).

من الشكل رقم (٧-٣) نلاحظ بأن التكلفة الحدية (الإضافية) لإنتاج الوحدة السابقة تساوي ١٠٠٠ دينار، في حين إن بيع هذه الوحدة سيكون بمبلغ يساوي ١٠٠٠ دينار أيضاً، أي أن العائد من بيع الوحدة السابقة يساوي التكلفة الإضافية المترتب دفعها لإنتاج هذه الوحدة علماً أنها نفس

النتيجة التي توصلنا إليها باستخدام طريقة المجاميع ، وبالعودة إلى الجدول (٢) نلاحظ أن مجموع الربح عند إنتاج الوحدة السادسة يساوي مجموع الربح عند إنتاج الوحدة السابعة (١٤٠٠ دينار)، لكننا اعتبرنا بأن إنتاج هذه المنشأة للوحدة السابعة هو الذي يحقق لها أكبر ربح ممكن . ويمكن تفسير ذلك بأنه إذا نظرنا إلى الجدول (٣) فإننا نرى بأن التكلفة الحدية لإنتاج الوحدة السادسة كان ٥٠٠ دينار وهو أقل بكثير من العائد لبيع هذه الوحدة . أي أن هناك فرصة أفضل لتحقيق ربح أكبر إذا ما قررت هذه المنشأة إنتاج وحدة إضافية . لكن عند إنتاج الوحدة السابعة . فإن العائد من هذه الوحدة يساوي تكلفة إنتاج هذه الوحدة ، أي أنه لا داعي لإنتاج وحدة إضافية جديدة ، لأن ذلك سوف يقلل الربح ، وهذا واضح عند إنتاج الوحدة الثامنة أو التاسعة ، حيث أن التكلفة الإضافية المترتبة عند إنتاج كلاً من هاتين الوحدتين أعلى من العائد من إنتاجهما .

## نشاط

الجدول (٤) يمثل التكاليف المختلفة، السعر والعائد الكلي والأرباح للمنشأة سالفة الذكر، أوجد ومثل بيانياً متوسط التكلفة الكلية، متوسط التكلفة المتغيرة، متوسط التكلفة الثابتة بالإضافة إلى العائد الحدي، وبين بأن إنتاج الوحدة السابعة يحقق أقصى ربح لهذه المنشأة .

وحدات الإنتاج	سعر الوحدة بالدينار (العائد الحدي)	العائد الكلي	التكلفة الثابتة	مجموع تكلفه الإنتاج	مجموع الربح	التكلفة الحدية	متوسط التكلفة الكلية	متوسط التكلفة المتغيرة	متوسط التكلفة الثابتة
صفر	١٠٠٠	٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠-				
١	١٠٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠-	٨٠٠			
٢	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٢٠٠	٢٦٠٠	٦٠٠-	٦٠٠			
٣	١٠٠٠	٣٠٠٠	١٢٠٠	٣٢٠٠	٢٠٠-	٦٠٠			
٤	١٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠	٣٦٠٠	٤٠٠	٤٠٠			
٥	١٠٠٠	٥٠٠٠	١٢٠٠	٤١٠٠	٩٠٠	٥٠٠			
٦	١٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠	٤٦٠٠	١٤٠٠	٥٠٠			
٧	١٠٠٠	٧٠٠٠	١٢٠٠	٥٦٠٠	٤٠٠	١٠٠٠			
٨	١٠٠٠	٨٠٠٠	١٢٠٠	٧٢٠٠	٨٠٠	١٦٠٠			
٩	١٠٠٠	٩٠٠٠	١٢٠٠	٩٠٠٠	صفر	١٨٠٠			

جدول (٤-٧)

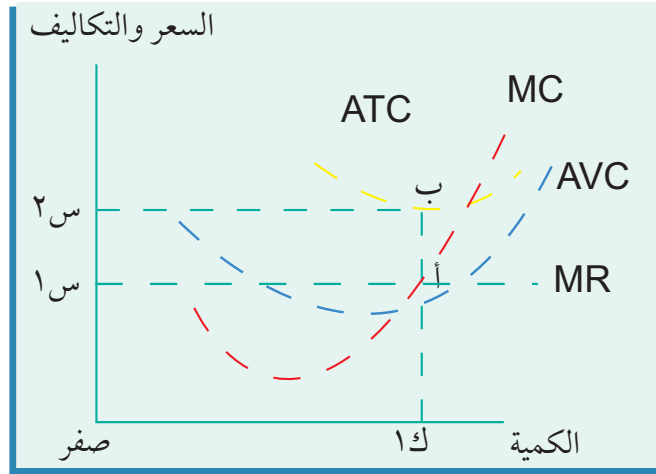


## قرار الإنتاج أو قرار الإغلاق:



من البديهي أن تقوم المنشأة بالإنتاج إذا كانت ستربح وهذا الربح يعني أن المنشأة قامت بتغطية جميع تكاليف إنتاجها بالإضافة إلى أرباح اقتصادية زائدة. لكن هل يمكن للمنشأة أن تنتج إذا كانت ستخسر؟ وإذا كان الجواب بنعم فلأي حد تستطيع المنشأة الإنتاج وهي تتحمل الخسارة؟ أو بمعنى آخر متى تقرر المنشأة إغلاق أبوابها وعدم الإنتاج؟ للإجابة على هذه التساؤلات، فإنه يجدر بنا بأن نتذكر عزيزي الطالب بأن هناك تكلفة ثابتة ستدفعها المنشأة سواء انتجت أم لم تنتج، ولذا فإن المنشأة سوف تتكبد خسارة مقدارها التكاليف الثابتة إذا لم تنتج. وعليه فقرار الإغلاق أو الإنتاج حتى بوجود خسارة سوف يأخذ بعين الاعتبار هذه التكلفة الثابتة، فإذا وجدت المنشأة بأن الإيراد الكلي الذي ستحصل عليه من بيع أي كمية تنتجها سوف يغطي جميع التكاليف المتغيرة بالإضافة إلى جزء من التكاليف الثابتة فإن قرار هذه المنشأة سيكون مع الإنتاج وذلك لتخفيف خسارتها، وهذا واضحاً في

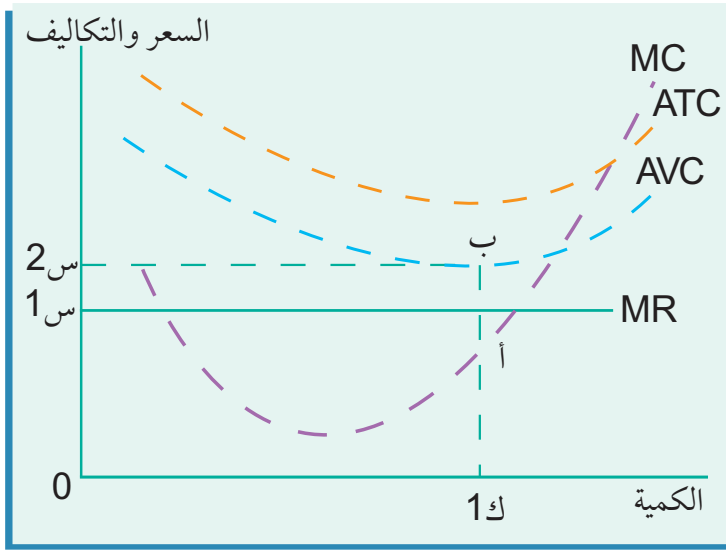
الشكل البياني (٤).



شكل (٤-٧)

حيث أن سعر الوحدة يساوي س ١، وإذا طبقنا طريقة  $MR=MC$ ، فإننا نجد بأنهما يتساويان عند نقطة إنتاج ك١، مجموع الإيرادات من هذا الإنتاج سيكون ك١ X س ١ وهي المساحة (س ١ ك١ صفر)، في حين تكون تكلفة إنتاج ك١ هو حاصل ضرب الكمية مع معدل التكلفة الكلية (ATC)، أي المساحة (س ٢ ب ك١ صفر)، وكما تلاحظ عزيزي الطالب فإن تكلفة إنتاج ك١ هي أكبر من مجمل الإيراد لهذا الإنتاج وهذا يعني أن هناك خسارة تقدر بالمساحة (س ٢ ب أ س ١)، لكن مع وجود هذه الخسارة فإن المنشأة سوف تقرر أن تبقى في السوق وتمارس عملية الإنتاج لأن ذلك سوف يقلل من خسائرها حيث أن الإيراد الحدي (MR) هو أعلى من معدل التكلفة المتغيرة (AVC) وهذا يعني بأن المنشأة قد غطت التكاليف المتغيرة (اللازمة لإنتاج كمية ك١) وأيضاً جزءاً من التكاليف الثابتة وهذا سوف يخفف من خسارتها.

أما إذا وجدت المنشأة بأن الإيراد الكلي لا يغطي حتى التكاليف المتغيرة، فهذا يعني بأن خسارة المنشأة



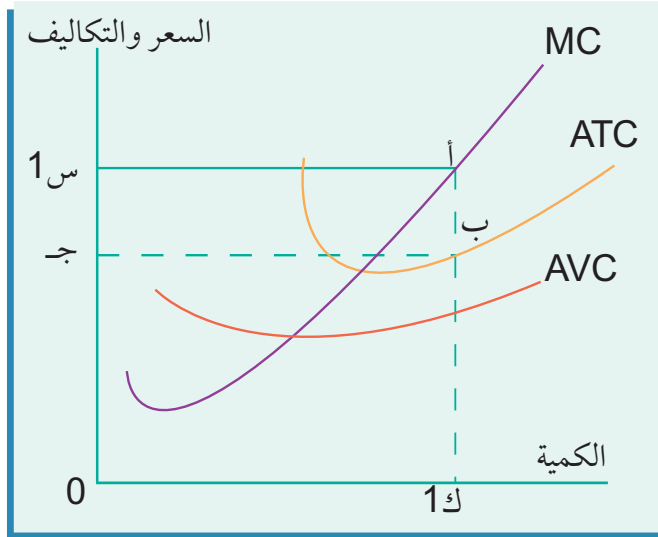
شكل (٧-٥)

سوف لا تكون فقط التكاليف الثابتة، بل وجزءاً من التكاليف المتغيرة، أي أنه من الأفضل لهذه المنشأة باتخاذ قرار بالإغلاق وذلك لكي تخفف من خسائرها، ولتوضيح ذلك لاحظ عزيزي الطالب الشكل البياني (٥).

ففي هذا الشكل نلاحظ بأن مجموع الإيراد هو  $1ك \times 1س$  (الكمية المنتجة  $X$  السعر)، أي المساحة (س ١ أ ك ١ صفر)،

وهي أقل من مجموع التكاليف المتغيرة (حاصل ضرب الكمية المنتجة في معدل التكلفة المتغيرة  $(Q \times AVC)$  س ٢ ل ك ١ صفر، وهذا يعني بأن الخسارة ستكون أكبر إذا ما قررت هذه المنشأة من الإنتاج بدل الإغلاق، حيث أن الإغلاق سوف يكبدها فقط خسارة بمقدار التكاليف الثابتة، لذا فإن القرار هنا سيكون بالإغلاق وعدم الإنتاج، على الأقل لتقليل الخسائر.

وفي حالة كان الإيراد الكلي أعلى من التكاليف الكلية، فهذا يعني وجود ربح إقتصادي



شكل (٧-٦)

وبالتالي فإن القرار هنا مع الإنتاج لأن ذلك سوف يعني الربح الإقتصادي. لاحظ شكل (٦) (فالمساحة س ١ أ ب س ٢) تمثل الربح الإقتصادي.

ويمكن تلخيص ما سبق بما يلي:

- ١- إذا زاد السعر عن متوسط التكلفة الكلية ( $P > ATC$ ) فإن المنشأة تبيع.
- ٢- إذا زاد متوسط التكلفة الكلية عن السعر ( $ATC > P$ ) فإن المؤسسة تخسر.
- ٣- إذا تساوى السعر مع متوسط التكلفة الكلية ( $P = ATC$ ) فإن المنشأة لا تبيع، ولا تخسر أي أن الربح الاقتصادي يساوي صفرًا، يسمى هذا السعر سعر التعادل **Break-even point**، أو سعر التوازن.
- ٤- إذا كان السعر أقل من متوسط التكلفة المتغيرة ( $AVC > P$ ) تقرر المنشأة عندها الإغلاق، ويسمى هذا السعر سعر الإغلاق **Shut-down price**.

## الكمية التي تنتجها المنشأة:



إذا ما هي الكمية التي تنتجها المنشأة؟ الإجابة على السؤال مع الأخذ بعين الاعتبار تعظيم الربح يعكس الآتي:

١- إذا كان الإيراد الحدي يزيد عن التكلفة الحدية ( $MR > MC$ ) فإن المنشأة سوف تزيد من إنتاجها للسلعة، حيث أن الإيراد الذي تحصل عليه المنشأة من جراء إنتاج وحدة جديدة من هذه السلعة هو أكبر من تكلفة إنتاج هذه الوحدة، لذا فهناك ربح أكثر.

٢- إذا كان الإيراد الحدي يقل عن التكلفة الحدية ( $MR < MC$ ) فإن على المنشأة أن تقلل من إنتاج السلعة، حيث أن تكلفة الإنتاج لوحدة جديدة من السلعة سوف يكون أكبر من الإيراد لهذه الوحدة، لذا فيكون هناك خسارة، أو على الأقل تقليل للربح.

٣- عندما يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية ( $MR = MC$ ) فإن المنشأة لا تستطيع زيادة أرباحها عن طريق زيادة أو تخفيض الإنتاج، وبالتالي فإن هذه النقطة هي نقطة تعظيم الربح، وعندها تنتج المنشأة الكمية التي تعكس هذا التعادل.

لاحظ عزيزي الطالب بأن الإيراد الحدي، أي التغير في الإيراد الكلي نتيجة التغير في الكمية المنتجة بوحدة واحدة يساوي فعلياً سعر هذه السلعة في سوق المنافسة الكاملة، لذا بإمكاننا إعادة صياغة ما سبق كالآتي:

١- إذا كان سعر السوق أعلى من التكلفة الحدية ( $P > MC$ ) فإن المنشأة ستزيد من أرباحها إذا زادت إنتاجها.

٢- إذا كان سعر السوق أقل من التكلفة الحدية ( $P < MC$ ) فإن المنشأة ستزيد من أرباحها إذا قللت من إنتاجها للسلعة.

٣- إذا كان سعر السوق يساوي التكلفة الحدية ( $P = MC$ ) فإن المنشأة تكون قد وصلت إلى نقطة التعادل، أي أنها وصلت إلى نقطة تعظيم أرباحها، لذا فلا مبرر للزيادة أو النقصان في الإنتاج.

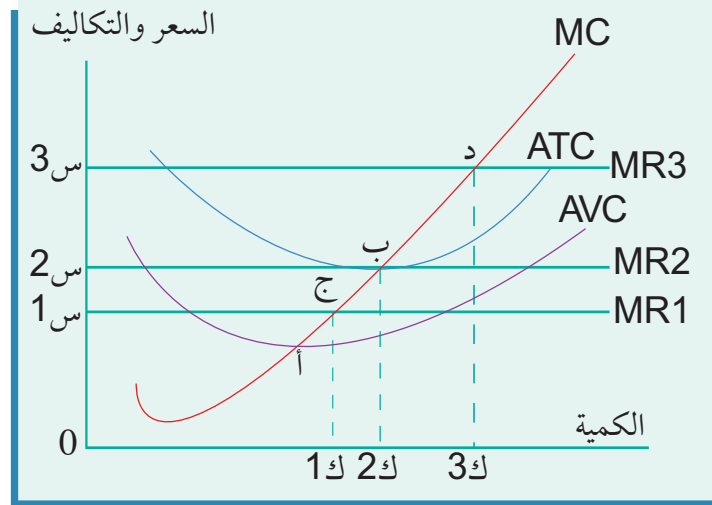
## منحنى العرض للمنشأة في المدى القصير:



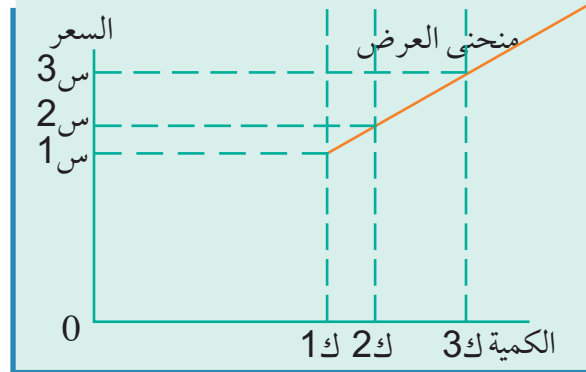
إن منحنى العرض للمنشأة يظهر كمية الإنتاج التي ستنتجها المنشأة حسب سعر السوق. وقد لاحظنا مما سبق بأن تعظيم الربح يكون بالوصول إلى سعر التعادل، أي حين يكون السعر مساوياً للتكلفة الحدية للإنتاج، ولتوضيح ذلك، افترض بأن منحنيات التكاليف للمنشأة ما كما هو مبين في الشكل (٧)، لاحظ عزيزي الطالب بأن منحنى التكلفة الحدية ( $MC$ ) يجب أن يقطع كل من منحنى متوسط التكاليف المتغيرة ( $AVC$ )، ومنحنى التكاليف الكلية ( $ATC$ ) في أدنى نقطة لهما (لاحظ نقطة أ و ب) في الشكل.

لنفرض الآن عزيزي الطالب بأن سعر السوق هو  $S_1$ ، فإن تعظيم الربح عند هذا السعر يكون بمسارته مع التكلفة الحدية، أي أن الإيراد الحدي سوف يساوي التكلفة الحدية عند نقطة (ج)، وبالتالي فإن الكمية المنتجة

ستكون (ك١)، أما إذا كان سعر السوق هو س٢ فإن تعظيم الربح يكون عند نقطة (ب) والتي تعكس (ك٢) من الإنتاج وحين يرتفع سعر السوق إلى س٣ فإن كمية الإنتاج ستكون ك٣، وهكذا.



رسم (شكل ٧-٧)



الشكل (٧-٨) منحنى عرض المنشأة في المدى القصير

نلاحظ عزيزي الطالب بأن كمية العرض تزداد بازدياد السعر وتقل بانخفاضه، لاحظ أيضاً بأن منحنى العرض هو جزء من منحنى التكلفة الحدية (الجزء ذو الميل الموجب)، كما في الشكل (٨-٣) أعلاه.

### إنتاج المنشأة في المدى الطويل:



كما هو الحال للمنشأة في المدى القصير، فإن الإنتاج في المدى الطويل يتحدد بمعدل إنتاج يحقق للمنشأة أعلى ربح ممكن، وبالنسبة للسعر فهو أيضاً يتحدد في المدى الطويل من قبل قوى الطلب والعرض ولا يوجد تأثير من قبل المنشأة على هذا السعر.

لكن هناك اختلاف جوهري بالنسبة للمنشأة في المدى الطويل يكمن في إمكانية تغيير المنشأة جميع عناصر إنتاجها، وبالتالي تستطيع اختيار كميات إنتاج مختلفة بحرية أكثر ولذا فهي تختار حجم الإنتاج المناسب الذي يعكس أقل التكاليف الممكنة، ولهذا تكون منحنيات التكلفة الحدية ومتوسط التكاليف المتغيرة منبسطة أكثر (أقل ميلاً) من نفس هذه المنحنيات في المدى القصير.

في الدرس السابق تعرفنا عزيزي الطالب على سوق المنافسة الكاملة، وفي هذا الدرس سوف نقوم بدراسة سوق آخر هو سوق الاحتكار التام، وسوق الاحتكار التام يمثل نوعاً آخر من هيكلية السوق وهو على النقيض تماماً من سوق المنافسة الكاملة، حيث يوجد منتج واحد فقط وليس له أي منافس في السوق ينتج السلعة نفسها أو بديلاً عنها.

### ويمتاز سوق الإحتكار التام بالآتي:



١- وجود منتج واحد يقوم بإنتاج السلعة في السوق، فعلى سبيل المثال هناك شركة واحدة تنتج الطاقة الكهربائية (شركة كهرباء محافظة القدس).

٢- عدم وجود بديل جيد للسلعة التي ينتجها المحتكر، فعلى سبيل المثال لا يوجد بديل جيد للاستعمالات المختلفة للطاقة الكهربائية.

٣- صعوبة الدخول لهذا السوق وهذه الصعوبات قد تكون:

أ- قانونية مثل حق الملكية (Patent night) وهو الحق الذي يعطي للمنشآت أو الأشخاص الذين يقومون باختراع أجهزة معينة لتصنيعها وبيعها. وأيضاً حق الامتياز وهو أن تعطي الحكومة حق البيع لمنتج معين لإحدى الشركات أو المؤسسات في مناطق نفوذ هذه الحكومة ومثال على ذلك الامتياز المعطى لشركة كهرباء محافظة القدس أو الامتياز المعطى للاتصالات الفلسطينية.

ب- التحكم في عوامل الإنتاج، وهذا يحدث عندما تقوم منشأة معينة بالتحكم في عامل إنتاج مهم في صناعة معينة، وبالتالي تصبح هذه المنشأة محتكرة لبيع هذا المنتج، فعلى سبيل المثال امتلاك دولة معينة لوحدها عنصر اليورانيوم، وبالتالي فهي الوحيدة القادرة على إنتاج وبيع هذا العنصر الضروري للأغراض النووية.

ج- تناقص تكلفة الإنتاج وهذا يحدث عندما تستطيع منشأة معينة من تقليل تكاليف إنتاجها كلما زاد الإنتاج وبالتالي يبيع منتجها بسعر السوق، أي أن معدل تكاليف الإنتاج ينخفض كلما زاد الإنتاج،

وإذا ما تمتعت منشأة بهذه الخاصية فإنه يطلق عليها تعبير احتكار طبيعي (Natural Monopoly)، وهذا الاحتكار الطبيعي سوف يعطي هذه المنشأة القدرة على إنتاج أكبر وبأسعار أقل مما قد تنتجه منشأة إقتصادية أخرى، لذا فإنها تطرد أية منافسة لها من السوق.

### منحنى الطلب والعائد الحدي للمنشأة الإحتكارية:



قبل البدء في تحليل سلوك المنشأة الاحتكارية، يجب أن نلاحظ بأن منحنى الطلب للمنشأة الاحتكارية هو نفسه منحنى طلب السوق وذلك لأن المنشأة الاحتكارية هي الوحيدة في سوق إنتاج وبيع السلعة، وإن منحنى الطلب ذا ميل سالب ومرونة قليلة نسبياً (بسبب عدم وجود بدائل جيدة لهذه السلعة). أما العائد الحدي للمنشأة الاحتكارية فهو يختلف عن ذلك في سوق المنافسة الكاملة، ولتوضيح ذلك لنفترض أن الجدول (١) الآتي يمثل كميات الطلب بالسعار المختلفة التي تواجه منتجاً احتكارياً.

الكمية	السعر	مجموع العائد	العائد الحدي
١	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	٩٠	١٨٠	٨٠
٣	٨٠	٢٤٠	٦٠
٤	٧٠	٢٨٠	٤٠
٥	٦٠	٣٠٠	٢٠
٦	٥٠	٣٠٠	٠
٧	٤٠	٢٨٠	٢٠-
٨	٣٠	٢٤٠	٤٠-

جدول (٥-٧)

لاحظ عزيزي الطالب بأن العائد الحدي ليس ثابتاً ولا يساوي السعر كما كان الحال في سوق المنافسة الكاملة، بل إنه يتناقص وهو أقل من السعر، والسبب في ذلك هو أن السعر يجب أن ينخفض إذا ارتأت المنشأة أن تبيع وحدة إضافية من السلعة، وهذا واضح من الجدول، حيث أن بيع الوحدة الثانية يتطلب تخفيضاً لسعر السلعة بمقدار عشرة دنانير لتصبح ٩٠ ديناراً وبالتالي فإن الـ١٠٠ دينارين ستباعان بمقدار ٩٠ ديناراً للوحدة، وعليه فإن التغير في الإيراد الكلي (الإيراد الحدي) نتيجة بيع الوحدة الثانية سيكون ٨٠ ديناراً، فالعائد الكلي من بيع وحدة واحدة  $100 \times 1 = 100$  دينار، بينما العائد الكلي من بيع وحدتين هو  $90 \times 2 = 180$ .

## السعر والإنتاج في المدى القصير:



إن المنشأة الاحتكارية الكاملة سوف تباع تماماً بنفس الطريقة التي كانت تقوم بها المنشأة في سوق المنافسة الكاملة، حيث تختار معدل الإنتاج الذي يحقق لها أعلى ربح ممكن، ولكن الاختلاف بينهما أن المنشأة الاحتكارية سوف تحدد السعر أيضاً بالإضافة إلى معدل الإنتاج، وتحقيق أعلى ربح يتم باختيار معدل الإنتاج وبالتالي السعر الذي يتوافق مع أعلى فرق بين مجموع التكاليف والعائدات أو بعبارة أخرى عندما يتساوى العائد الحدي مع التكلفة الحدية.

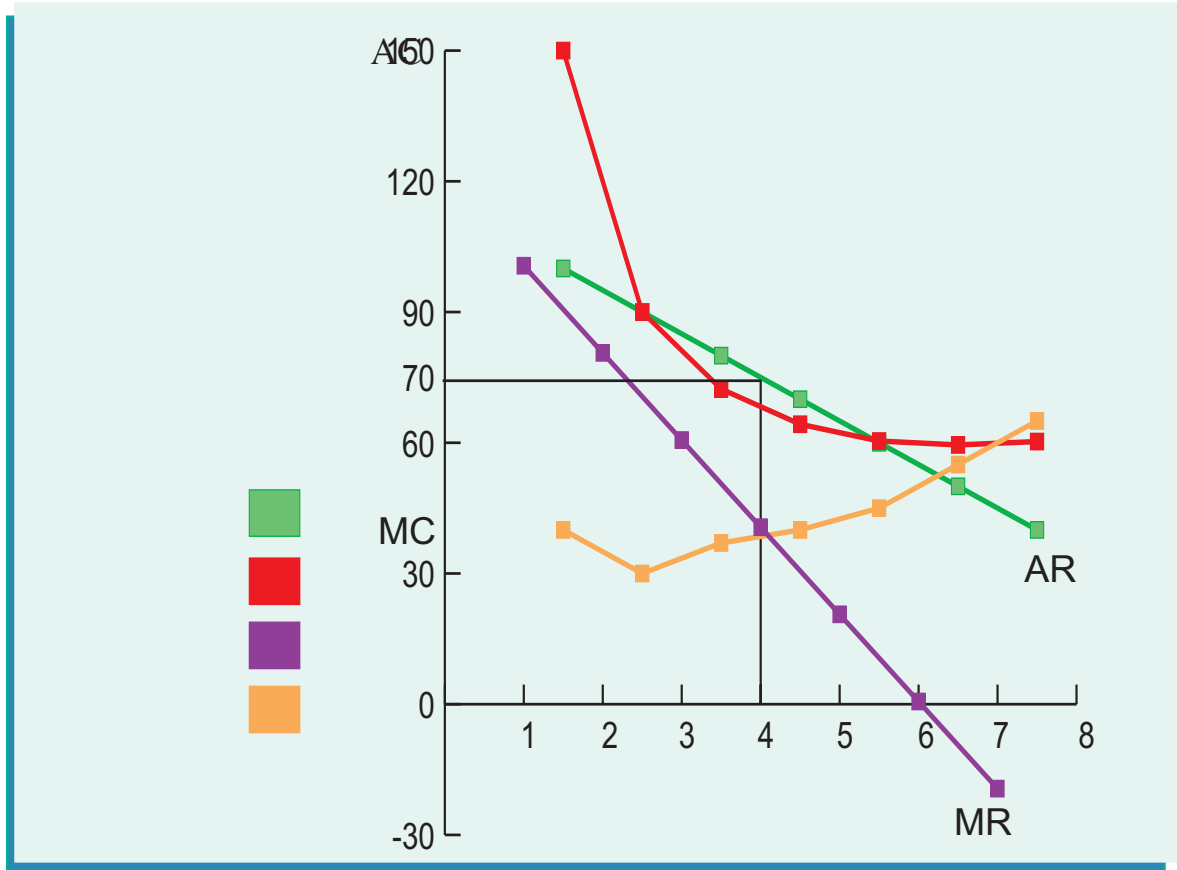
ولبيان ذلك، افترض مثلاً أن جدول (٢) يمثل الكمية والأسعار والتكاليف والعائدات المختلفة لمنشأة احتكارية.

الكمية	السعر	التكلفة المتغيرة	التكلفة الثابتة	مجموع التكاليف	مجموع العائدات	الربح	التكلفة الحدية	العائد الحدي
		TVC	TFC	التكاليف	TR		MC	MR
١	١٠٠	٤٠	١١٠	TC	١٠٠	٥٠-	٤٠	١٠٠
٢	٩٠	٧٠	١١٠	١٥٠	١٨٠	صفر	٣٠	٨٠
٣	٨٠	١٠٧	١١٠	١٨٠	٢٤٠	٢٣	٣٧	٦٠
٤	٧٠	١٤٧	١١٠	٢١٧	٢٨٠	٢٣	٤٠	٤٠
٥	٦٠	١٩٢	١١٠	٢٥٧	٣٠٠	٢-	٤٥	٢٠
٦	٥٠	٢٤٧	١١٠	٣٠٢	٣٠٠	٥٧-	٥٥	صفر
٧	٤٠	٣١٢	١١٠	٣٥٧	٢٨٠	١٤٢-	٦٥	٢٠-

جدول (٦-٧)

لاحظ عزيزي الطالب بأن أعلى كمية ربح وهي الفارق بين مجموع التكاليف والعائدات هو ٢٣ ديناراً عند إنتاج ثلاثة وحدات أو عند إنتاج ٤ وحدات بأسعار ٨٠ و ٧٠ ديناراً على التوالي، ولكن وحسب طريقة تعظيم المنفعة فإن المنشأة سوف تقوم بإنتاج ٤ وحدات عند سعر ٧٠ ديناراً للوحدة لأن عند هذا الحد من الإنتاج فإن الإيراد الحدي يساوي التكلفة الحدية في حين أن إنتاج ٣ وحدات من هذه السلعة لا يلبي هذا الشرط حيث أن العائد الحدي للوحدة الثالثة هو أعلى من التكلفة الحدية، مما يعني بأن هناك إمكانية تحقيق ربح أعلى إذا ما أنتجت هذه المنشأة وحدة إضافية. وفي هذه الحالة فإن نقطة التعادل هي نقطة (أ) الموافقة لإنتاج أربع وحدات وبسعر ٧٠ ديناراً للوحدة وهذا واضح في الشكل ( ) .

يمثل السعر ٧٠ دينار سعر التوازن لهذه المنشأة الاحتكارية، حيث نلاحظ عزيزي الطالب بأنه عند نقطة (أ) يتقاطع منحنى التكلفة الحدية مع منحنى العائد الحدي وإذا أخذنا خطأ عمودياً إلى الأسفل نجد أنه يتقاطع مع



شكل (٧-٩) رسم منحني الإنتاج لمنشأة احتكارية

المحور السيني عند نقطة إنتاج أربعة وحدات أما إذا أخذنا خطأ عمودياً من هذه النقطة (أ) إلى الأعلى فإن السوق يتقاطع مع منحنى الطلب عند نقطة (ب)، وبتحديد السعر، فإنه سيترتب علينا أخذ خطأ أفقياً من نقطة (ب) ليتقاطع مع المحور الصادي عند سعر ٧٠ ديناراً. وبذا يكون معدل توازن الإنتاج هو ٤ وحدات المتوافقة مع سعر التوازن ٧٠ ديناراً.

## السعر والإنتاج في المدى الطويل:



تستطيع المنشأة الاحتكارية في المدى الطويل أن تحافظ على كمية الربح التي كانت تحصل عليها في المدى القصير، وذلك لأنه لا يوجد لها منافسين يستطيعون الدخول ومشاركتها هذه الأرباح أو تخفيضها إلى الصفر كما هو الحال للمنشأة في سوق المنافسة الكاملة، وتستطيع القول أن إحدى ميزات المنشأة الاحتكارية على المدى الطويل وفي حالة التوازن هو وجود الربح الاقتصادي، من جهة أخرى إذا كانت المنشأة تحقق خسائر اقتصادية في المدى القصير، تستطيع أن تقوم بإعادة بناء نفسها وتستخدم إمكانياتها وعناصر الإنتاج في المدى الطويل بشكل أفضل وبالتالي تحقيق الربح الاقتصادي والبقاء، أما إذا لم تستطع تجنب هذه الخسائر في المدى الطويل فعليها الخروج من السوق، وهذا لا يعني أن كون المنشأة احتكارية أن تكون منشأة تستطيع تحقيق الربح في كل الأوقات،

وهذا يرجع إلى عوامل متعددة أهمها عدم الإستخدام الجيد لوسائل الإنتاج، والسياسات السعرية التي تؤدي إلى تدني الطلب وأخيراً ارتفاع تكلفة الإنتاج.

## المقارنة بين سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام:



من خلال دراستنا لسوقي المنافسة الكاملة والاحتكار التام، نستطيع أن نقارن بينهما من حيث:

- ١- التحكم بالأسعار: بما أن المنشأة الاحتكارية هي المنتج الوحيد في السوق، فإنها تستطيع التأثير والتحكم بالأسعار بشكل بارز، وقد لمسنا ذلك بوضوح في سوق الاحتكار التام حيث كان السعر أعلى من الإيراد الحدي، في المقابل فإن السعر في سوق المنافسة الكاملة يتحدد خارج إرادة المنتجين ويكون ثابتاً ومساوياً للإيراد الحدي، وبذا يكون السعر أقل في سوق المنافسة الكاملة.
- ٢- استخدام وتوزيع عوامل الإنتاج: إن المنشآت في سوق المنافسة الكاملة تنتج الكمية المناسبة التي يحتاجها المجتمع، وكما أنها تستخدم أفضل وأقل التكاليف الممكنة لكي تبقى في السوق وبذا فهي توظف أكبر قدر ممكن من عوامل الإنتاج بطريقة فعالة، وهذا لا ينطبق على سوق الاحتكار التام، حيث أن الكمية المنتجة تعكس فقط تعظيم الربح فقط دون الخوف من المنافسة السعرية كونها المنشأة الوحيدة.

في الدرسين السابقين لهذه الوحدة درسنا عزيزي الطالب شكلين متطرفين من أشكال السوق وهما سوق المنافسة الكاملة والاحتكار التام، ورغم الأهمية النظرية لهذين السوقين، فإن الواقع العملي لمعظم الاقتصادات في العالم لا يعكس كثيراً من الأمثلة عليهما، فمعظم السلع التي تنتج من قبل المنشآت المختلفة تتميز بعضها عن بعض فهي ليست متطابقة مما ينفي عنها صفة المنافسة الكاملة، إضافة إلى ذلك فإن معظم السلع والخدمات يتم إنتاجها وعرضها من خلال أكثر من منشأة واحدة وهذا ينفي عنها صفة الاحتكار التام. وفي الواقع فإن العملية الإنتاجية في معظم المجتمعات تقع بين هذين الشكلين المتطرفين، حيث تكون إما قريبة من سوق المنافسة الكاملة وعندها تعرف بالمنافسة الإحتكارية Monopolistic Competition أو قريبة من الاحتكار التام وعندها تعرف باحتكار القلة Oligopoly.

### المنافسة الإحتكارية Monopolistic Competition



- هذا النوع من الأسواق يجمع بين خصائص المنافسة الكاملة والاحتكار التام، وهو أقرب إلى سوق المنافسة الكاملة مع تشابه بسيط لبعض جوانب الاحتكار، ويتصف هذا السوق بالخصائص الآتية:
- 1- وجود عدد كبير من المنشآت الصغيرة، مما يعكس عدم قدرة أية منشأة على التأثير على سعر السوق، حيث أن حصة كل منشأة من إنتاج السوق تكون صغيرة نسبياً، وهذه الخاصية تجعل هذا السوق شبيهاً بسوق المنافسة الكاملة.
  - 2- جميع المنشآت في سوق المنافسة الإحتكارية تنتج سلعاً متشابهة ولكنها ليست متجانسة ومتطابقة، وبالتالي فإن إنتاج أية منشأة قد تكون بديلاً جيداً لإنتاج المنشأة الأخرى ولكنه ليس بديلاً تاماً، وهذا قد يعطي هذه المنشأة أو تلك القدرة على رفع سعر منتجها بمستوى بسيط دون فقدانه لزبائنه.
  - 3- سهولة الدخول والخروج من السوق، أي أنه لا وجود لأية عوائق قانونية أو طبيعية في هذا السوق.
  - 4- وجود منافسة غير سعرية في هذا السوق، حيث إن احتذاب الزبائن وإغرائهم لشراء السلعة لا يتم عبر المنافسة السعرية أي تقليل السعر، بل على أسلوب آخر هو التمييز السلعي، أي جعل السلعة تبدو مختلفة ومتميزة في عيون المستهلكين مما يعطي المنشأة إمكانية رفع سعرها دون أن تفقد زبائنها، لذا

تعتمد المنشآت في هذا السوق على الدعاية والإعلان لإقناع الزبائن بأن السلعة التي تنتجها هذه المنشأة أو تلك هي الأفضل. هناك أمثلة كثيرة على هذا النوع من السوق مثل صناعة الحلويات، الملابس الجاهزة، صناعة الأثاث، صالونات الحلاقة، وغيرها.

## احتكار القلة Oligopoly



إذا كانت المنافسة الاحتكارية قريبة الشبه بسوق المنافسة الكاملة فإن احتكار القلة قريب الشبه بسوق الإحتكار التام، وتتلخص خصائص سوق احتكار القلة بالآتي:

- ١- وجود عدم قليل من المنشآت تسيطر على الصناعة (على السوق).
  - ٢- السلعة التي ينتجها محتكرو القلة قد تكون متجانسة ولكنها غالباً ما تكون متميزة.
  - ٣- وجود منافسة غير سعرية كما هو الحال في سوق المنافسة الاحتكارية.
  - ٤- وجود عوائق عالية لدخول السوق، ومع أن هذه العوائق ليست بحجم وضخامة عوائق الدخول في سوق الاحتكار التام، إلا أنها عوائق لا يستهان بها.
- ومما لا شك فيه أن قلة عدد المنتجين هو أهم ما يميز سوق احتكار القلة عن بقية الأسواق الأخرى، والأمثلة على هذا النوع من السوق هي عديدة أيضاً كصناعة الأدوية، صناعة السيارات، التأمين وغيرها.



١- احسب مجموع العائد الكلي والعائد الحدي في الجدول أدناه:

العائد الحدي	السعر مجموع العائد	الكمية المطلوبة
	٢	صفر
	٢	١
	٢	٢
	٢	٣
	٢	٤
	٢	٥

- أ- ارسم منحنى الطلب ومجموع العائد والعائد الحدي لهذه المنشأة.  
 ب- فسر العلاقة بين منحنى العائد الحدي والطلب.

٢- الجدول التالي يوضح مختلف كميات الإنتاج لمستويات العمالة المناظرة، وإذا افترضنا بأن هذه السلعة تباع بمبلغ ١٤ ديناراً وأن تكلفة العمالة هي التكلفة المتغيرة الوحيدة.

عدد العمال	كمية الإنتاج
٠	٠
١	١٥
٢	٣٠
٣	٤٢
٤	٥٢
٥	٦٠
٦	٦٦

- أ- إذا كانت أجور العمال تساوي ١١٩ ديناراً، فكم عدد العمال الذي ستعيه هذه المنشأة؟  
 ب- إذا زادت أسعار السلعة وأصبحت ٢٠ ديناراً، فكم عدد العمال الذين سيعينون؟  
 ج- إذا ارتفعت أجور العمال إلى ١٢٥ ديناراً فكيف يؤثر ذلك على عدد العمال وعلى التكلفة لهذه المنشأة إذ بقي سعر السلعة ٢٠ ديناراً.

٣- بعد دراسة البيانات المدرجة في الجدول أدناه أجب عن الأسئلة التي تليها :

معدل التكلفة المتغيرة	الربح	مجموع العائدات	مجموع التكلفة	التكلفة الحدية	متوسط التكاليف الثابتة	مجموع الإنتاج
				٤٥	٦٠	١
				٤٠	٣٠	٢
				٤٥	٢٠	٣
				٢٨	١٥	٤
				٣٧	١٢	٥
				٤٠	١٠	٦
				٤٥	٨,٥٧	٧
				٥٥	٧,٥	٨
				٦٥	٦,٦٧	٩
				٧٥	٦	١٠

أ- إذا كان سعر السلعة ٥٥ ديناراً، أكمل الجدول .

ب- هل ستنتج المنشأة عند هذا السعر في المدى القصير؟ فسر إجابتك .

٤- افترض أن هناك منشأة احتكارية تواجه جدول الطلب الميّن وفقاً للجدول أدناه وأن جدول التكاليف

هي نفس التكاليف المبيّنة في السؤال الثالث أعلاه، أجب عن الأسئلة التي تلي الجدول :

السعر	الكمية المطلوبة	مجموع العائد	العائد الحدي
١١٥	٠		
١٠٠	١		
٨٣	٢		
٧١	٣		
٦٣	٤		
٥٥	٥		
٤٨	٦		
٤٢	٧		
٣٧	٨		
٣٣	٩		
٢٩	١٠		

- أ- أكمل الجدول .  
 ب- حدد معدل الكمية والسعر التي تحقق أعلى ربح .  
 ج- ما هي كمية الربح .  
 د- وضح الإجابات بالرسم البياني .

؟ ٥- أجب بنعم أو لا :

- أ- عندما يكون السعر أعلى من متوسط التكلفة المتغيرة فإن المنشأة تحقق ربح اقتصادي .  
 ب- عندما يتساوى السعر مع التكلفة الحدية يكون هناك ربح اقتصادي .  
 ج- عندما يكون السعر أعلى من معدل التكلفة الكلية فإن المنشأة تحقق ربح اقتصادي .  
 د- يكون هناك ربح اقتصادي في المنشأة الاحتكارية أكثر منه في المنشأة في سوق المنافسة الكاملة .  
 هـ- عندما يكون العائد الحدي أعلى من التكلفة الحدية يتوقف عندها الإنتاج .

؟ ٦- الجدول التالي يبين منتجات الصابون النابلسي :

الكمية المنتجة (بالطن)	السعر بالدينار	التكلفة الكلية (دينار)	التكلفة الثابتة (دينار)
٠	٣٠٠	٦٠	٦٠
١	٣٠٠	١٢٠	٦٠
٢	٣٠٠	١٥٠	٦٠
٣	٣٠٠	٢٧٠	٦٠
٤	٣٠٠	٥٧٠	٦٠
٥	٣٠٠	١١١٠	٦٠
٦	٣٠٠	٢١٣٠	٦٠

- أ- احسب ما يلي :  
 - التكلفة المتغيرة .  
 - العائد الكلي .  
 - الأرباح أو الخسائر .  
 - التكلفة الحدية .  
 - العائد الحدي .

ب- مثل بياناً منحنيات التكلفة الثابتة، التكلفة المتغيرة، التكلفة الكلية والعائد الكلي .

## المصادر والمراجع العربية



- ١- الحاج، طارق (١٩٩٠)، علم الاقتصاد، عمان .
- ٢- الزغير، بشير خليفة، والمومني، رياض عبدالله، ووردات، أحمد سالم، والحناوي، سناء نايف، مبادئ الاقتصاد وتشريعاته الصف الأول الثانوي التجاري السلطة الوطنية الفلسطينية- وزارة التربية والتعليم .
- ٣- نصر، محمد محمود، وشامية، عبد الله، (٢٠٠٢) مبادئ الاقتصاد الجزئي، المكتبة الجامعية، نابلس .

## المصادر والمراجع الإنجليزية



- 1 - Henderson, A. Vernon & Poole, William (1991) Principles of Microeconomics.& Lexington. D.C. Health.
- 2 - Lopus, S. Jane & Willis, M. Amy (2003) Economics in Action - 14 Greatest Hits for Teaching High School Economics. New York. National Council on Economics Education.
- 3 - Mansfield, Edwin (1992). Economics, 7th edition, New York. W.W. Norton & Company.
- 4 - Mansfield, Edwin (1985). Micro Economics, 5th edition. New York .W.W. Norton & Company.
- 5 - Samuelson, A. Paul & Nordhaus, D. William (1992). New York. McGraw-Hill, Inc.
- 6 - Samuelson, Philip & Gilliard, June (2000) A Framework for Teaching Basic Economic Concepts. New York. National Council on Economic Education.



- 1- [www.Amosweb.com](http://www.Amosweb.com)
- 2- [www.Eft.merit.edu](http://www.Eft.merit.edu)
- 3- [www.Michecon.org](http://www.Michecon.org)
- 4 - [www.Economy.com](http://www.Economy.com)
- 5- [www.Econlib.org](http://www.Econlib.org)
- 6- [www.Iqtissadiya.com](http://www.Iqtissadiya.com)



# تم الجزء الثاني بعمر الله